جمهورية مصر العربية

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

موازنة المواطن
للعام المالي
٢٠١٨/٢٠١٩

القاهرة

سبتمبر ٢٠١٨

الفهرس

١- رسالة من الوزير

٢- رسالة وزارة المالية

٣- أ تعرف على موازنة بلدك

٣- ب مراحل إعداد الموازنة

٣- ج ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟

٣- د ما هو الدين العام الحكومى؟

٤- أمثلة لبعض المشروعات الحكومية خلال العام الماضى

٥- النتائج الأولية لتطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الإقتصادى

تحول جذرى فى مصادر النمو وتنوع مصادره

تحفيز الصادرات وتعميق المكون المحلى عوضاً عن الإستيراد

نتائج الأداء المالى ختامى مبدئى ٢٠١٨/٢٠١٧

إتجاه الدين العام إلى مسار نزولى لأول مرة فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧

٦- التوجهات الجديدة بموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

لماذا الإستمرار في الإصلاحات حتى مع استقرار المؤشرات الإقتصادية وأولويات الفترة القادمة

٧ - أهم الإصلاحات للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨

مرحلة جديدة تركز الدولة فيها على الإصلاح الإدارى والمؤسسى

الإهتمام بالمواطن هو غايتنا خلال المرحلة المقبلة

أولوية هامة لترسيخ النمو الإقتصادى وتوزيع ثماره على الجميع

٨- المصروفات العامة بموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

إستكمال جهود تغيير هيكل الإنفاق العام

٩- المشروعات الحكومية المنفذة بموازنة العام المالى ٢٠١٨ /٢٠١٩

١٠- الحماية الإجتماعية والعدالة الاقتصادية

أهم البرامج بالموازنة الصحة والتعليم والتأمين الصحى الشامل

حزمة إستثنائية من البرامج الإجتماعية لتخفيف عبء الإصلاح على المواطنين

١١- الايرادات العامة بموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

إصلاح مؤسسى وإستقرار النظام الضريبى

مصادر إيرادات جديدة من برنامج الطروحات العامة

١٢- التوقعات المستقبلية خلال الثلاث سنوات المقبلة

١٣- تأثير بعض المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨

١٤- بعض الأسئلة الشائعة

١٥- أهداف وإختصاصات وزارة المالية

١٦- تعرف على أهم المفاهيم

١٧- الملاحق

د/ محمد معيط - وزير المالية

"نعمل على استمرار وتدرج برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لدفع الإقتصاد المصرى للنمو بكامل طاقته بما يسمح بخلق فرص عمل حقيقية وكافية ومنتجة، لتنعكس مباشرة على تحسين حياة المواطنين وجودة الخدمات العامة وفاعلية البرامج الإجتماعية"

الانتهاء من ٨٥٪ من الاصلاحات الصعبة وما تبقي سوف يركز علي حوافز جديدة لتطوير هيكل الاقتصاد لتحقيق معدلات النمو والتشغيل المستهدفة مثال: نظام ضريبي مبسط للصناعات الصغيرة والمتوسطة، تحسين الخدمات الحكومية

تفعيل آليات السوق بما يضمن النمو والتشغيل وخلق بنية تحتية متطورة ومصادر مستدامة للطاقة لانشاء قاعدة انتاجية كبيرة

منظومة متكاملة عصرية وفعالة لشبكة حماية اجتماعية تضمن حماية الطبقات الأقل دخلاً

من أجلك ومن أجل عائلتك... خمس أهداف رئيسية لموازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

01

هدفنا زيادة النشاط الاقتصادي لتوليد فرص عمل حقيقية وكافية تساهم فى زيادة تدريجية ملموسة فى دخول الافراد.

02

كما نولى أهمية قصوى لمعالجة المشاكل الإقتصادية وعلى رأسها إستمرار خفض معدلات عجز الموازنة العامة للدولة، ونسبة الدين للناتج المحلى، وخفض زيادة الأسعار (التضخم) خاصة أسعار السلع الغذائية، وخفض عجز الميزان التجارى وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات.

03

نحرص على زيادة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

04

نستكمل جهود رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين واتباع سياسات توزيعية وحمائية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف.

05

نسعى لتعظيم الموارد من خلال توسيع قاعدة الايرادات الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي.

هذا الكتيب يعد الإصدار الخامس لوزارة المالية وسوف يساعدك فى الإجابة على كل تساؤلاتك، وسوف تجد فيه شرح مبسط للسياسة المالية للدولة خلال العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩ والإجراءات التى ستتبعها الدولة لتحسين جودة حياة المواطنين من خلال برامج مختلفة. وإتاحة المعلومات دى هدفها تشجيعك على ممارسة حقك في المشاركة فى عملية اتخاذ القرار لأن رأيك هيفرق عند تصميم السياسات ومتابعة الإنفاق الحكومى لتلبية احتياجاتك الضرورية، ولتوفير مستقبل أفضل لك ولأولادك.

عانى الاقتصاد المصرى من تحديات مزمنة ومتراكمة نتيجة قيام الحكومات المتعاقبة بتأجيل تنفيذ الاصلاحات الضرورية لفترات طويلة وترحيلها للأجيال التالية او تنفيذ بعض الإصلاحات ولكن بشكل جزئى غير مكتمل او اغفال ضرورة وجود منظومة متكاملة وعصرية للحماية الاجتماعية. ومع تفاقم الاوضاع وتدهور المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات السابقة نتيجة للصدمات المتتالية التي تعرض لها الاقتصاد بسبب الاحداث المصاحبة لثورتى يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ فأصبح هناك ضرورة ملحة لإيجاد حلول جذرية بعيداً عن المسكنات حيث أنه لم يعد هناك رفاهية الوقت لتأجيل تلك الإصلاحات. والأمر ده دفع الحكومة لتطبيق برنامج للإصلاح الإقتصادى الشامل بدأ من عام ٢٠١٦ والذى إرتكز على تحقيق ثلاث محاور رئيسية (نمو- تشغيل- حماية). حيث تم بالفعل إتخاذ حزمة متكاملة من الاصلاحات المالية والنقدية والهيكلية والإصلاحات السعرية لتحقيق تلك المرتكزات الثلاثة.

وتعكس موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٨/٢٠١٩ (موضوع هذا الكتيب) أولويات برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل الذى ستركز الدولة فيها على الإصلاح الإدارى والمؤسسى حيث تهدف الموازنة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية ودفع الإقتصاد المصرى للنمو بكامل طاقته بهدف خلق فرص عمل حقيقية وكافية ومنتجة والعمل على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار والتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وهنا لابد الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح الإقتصادى لابد وأن يصاحبه فى البداية بعض الأعباء

والتحديات شأنه شأن أي برنامج تم تطبيقه في العديد من الدول النظيرة [1] التى تعانى من تحديات مماثلة؛ إلا أنه على المدى المتوسط والطويل تظهر النتائج الإيجابية المتوقعة للاصلاحات. ويعد إستكمال مسيرة الإصلاح ضروري حتى يؤتى بثماره والتى تبدأ بتحقيق المزيد من الإستقرار الكلى مما ينعكس على مستوى معيشة الأفراد نتيجة لتحسن مستوى الخدمات العامة وزيادة الإستثمارات بصورة مطردة، وخلق المزيد من فرص العمل، وزيادة دخول المواطنين، وزيادة القوة الشرائية، وبالتالى زيادة حجم الإستهلاك وزيادة الإنتاج وإنحسار الضغوظ التضخمية.

وتؤكد التجارب الدولية ضرورة أن يصاحب أي برنامج إصلاحى عدد من الإجراءات الهامة لتعظيم الأثر المرجو من تلك الإصلاحات، وتخفيف العبء المصاحب لها على المواطنين، مثل التنسيق الكامل بين السياسة المالية والنقدية للسيطرة على التضخم، وأن يصاحب الإصلاح قوانين محفزة للإستثمار، مع تمكين الشباب والمرأة، وإعادة توجيه الإنفاق من الدعومات إلى تحسين مستوى الخدمات العامة، والمشروعات التنموية الكبرى، والتعليم والصحة، وتعزيز شبكة الحماية الإجتماعية، وهو ما حرصت الدولة المصرية على تطبيقه. وأنه كان من الضرورى تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى لإيجاد حلول جذرية بعيداً عن المسكنات للمشاكل التي ورثها الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية. كما مرت دول كثيرة بهذه التجربة ونجحت فيها.

رأيك يهمنا... شارك فى عملية إتخاذ القرار على الموقع الإلكترونى التفاعلى التالى:

١/ جارى إعداد دراسة تحليلية لمقارنة أثر تطبيق البرنامج الإصلاحى على عدد من دول المقارنة مثل (الأردن، البرازيل، أندونيسيا، ماليزيا، تونس، المغرب) للإستفادة منها بموازنة المواطن وكذا التواصل المجتمعى بشكل عام لتضمين الأراء والتجارب المختلفة .

٣-أ تعرف على موازنة بلدك

الموازنة بتوضح كل الإيرادات المتوقع أن تحصل عليها الدولة خلال العام القادم من ايرادات ضريبية وغير ضريبية وخطة الحكومة فى إعادة صرفها فى المجالات المختلفة مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والأمن والدفاع والشباب والثقافة وغيرها من المجالات، وتحرص وزارة المالية على إدارة المالية العامة بكفاءة من خلال سياسات مالية عادلة بما يضمن توجيه الإنفاق لمستحقيه وتعظيم الإيرادات والسيطرة على عجز الموازنة العامة وخفضه بشكل تدريجى بما يسهم فى خفض المديونية الحكومية.

٣-ب مراحل إعداد الموازنة

يعتبر قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته هو القانون الجامع لكافة القواعد الحاكمة للموازنة العامة للدولة، ويمكن تحديد مراحل إعداد الموازنة على النحو الموضح بالرسم البياني المقابل:

٣-ج ما هو عجز الموازنة العامة للدولة؟

عجز الموازنة هو الفرق بين إيرادات الدولة ومصروفاتها وحيازة الأصول المالية خلال عام، والحكومة تستهدف خفض هذا العجز لمنع تراكم الدين. وعلى فكرة المصروفات بموازنة السنة دى قيمتها الإجمالية تريليون و٤٢٤ مليار جنيه وجزء كبير منها مخصص للإنفاق على البعد الإجتماعى.

العجز الكلي للموازنة

إن موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ تستهدف استمرار تحقيق فائض أولى[٢] ودة دليل على حسن إدارة أموال الدولة لإن إيرادتنا بدأت تغطي مصروفاتنا باستبعاد الفوائد.

٣-د ما هو الدين العام الحكومى؟

الدين هو تراكم المديونية التى تتولد نتيجة لزيادة المصروفات عن الايرادات وده ينتج عنه عجز، وينقسم إلى دين داخلى ودين خارجى (مديونية للعالم الخارجى)؛ ويترتب عليه دفع الفوائد المستحقة على هذا الدين وأقساطه. يتوقع أن يصل الدين خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٤,٩ تريليون جنيه (٩٢,٧٪ من الناتج المحلى، مقارنة بـ ٩٧,٩٪ فى العام السابق)، وتقدر مصروفات الفوائد على الديون بالموازنة بحوالى ٥٤١,٣ مليار جنيه (٣٨٪ من إجمالى المصروفات العامة) ولازم نوضح أننا بدأنا بالفعل فى إحتواء الدين وتنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجى للحد من تأثير إرتفاع أسعار الفائدة وذلك من خلال الإستفادة من وسائل تمويل ميسرة منخفضة التكاليف وطويلة الأجل من الأسواق الدولية وتوسيع قاعدة المستثمرين فى أذون وسندات الخزانة..

٢/ الفائض الأولى للموازنة العامة للدولة: هو الفرق بين المصروفات والإيرادات بإستبعاد الفوائد والتى تشمل أعباء محملة من السنوات السابقة.

المنفذ بالمشروعات الحكومية بموازنة العام المالى السابق ٢٠١٧ / ٢٠١٨

البرنامج	المشروعات المنفذة
1. البرنامج الرئيسي للإسكان ويشمل ما يلى:	**إجمالى التكلفة 17.5 مليار جنيه**
الإسكان الإجتماعى (صندوق الإسكان الإجتماعى)	إنهاء **عدد 245 الف وحدة** سكنية من اجمالى 600 الف وحدة سكنية تنفذ خلال 4 سنوات
إسكان بدوى	إنهاء 200 منزل بسيناء وعدد 286 وحدة سكنية بالبحر الأحمر واستكمال 100 بيت بدوى بالوادى الجديد و 7 بيت بدوى بمطروح و30 بيت بدوى بسيناء و286 وحدة سكنية بالبحر الأحمر
اسكان النوبة والمغتربين	استكمال التنفيذ لعدد 184 بيت والبدء فى تنفيذ إحلال وتجديد لعدد 177 بيت نوبى بعدد 18 قرية بنصر النوبة
قرى الظهير الصحراوى	إستكمال تنفيذ **11 قرية بكل من أسيوط وأسوان والمنيا والوادى الجديد واطفيح والاسماعيلية**
دعم إسكان منخفض التكاليف	الإنتهاء من تنفيذ 1536 وحدة سكنية بالسويس ودعم عدد 75000 وحدات سكنية
الإسكان التعاونى	البدء فى تنفيذ 72 وحدة سكنية والبدء فى اعمال طرح لعدد 96 وحدة سكنية جديدة
مدينة رغ الجديدة	البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى منها (30 بيت بعدد 480 وحدة سكنية ومسجد يسع 1000 مصلى ووحدة طب اسرة ونقطة شرطة ومطافى ومجمع محلات تجارية ووحدة إنتاج خبز وشبكات داخلية.
2 .برنامج تطوير المناطق العشوائية ويشمل ما يلى:	**إجمالى التكلفة 2.5 مليار جنيه**
المناطق الغير آمنة من الدرجة الأولى (إنهيارات أرضية ومخرات سيول)	تنفيذ **عدد 27 مشروع لإزالة مصادر الخطورة بمدن 5 محافظات**
مناطق الدرجة الثانية (مساكن غير ملائمة)	تنفيذ عدد 73 مشروع للتطوير بعدد 18 محافظة
مناطق الدرجة الثالثة (أماكن ضغط عالى أو تلوث صناعى أو تفتقد للمرافق)	تنفيذ عدد 5 مشروعات للحماية من أخطار التلوث الصناعى فى 4 محافظات وتنفيذ عدد 6 مشروعات لدفن خطوط الكهرباء فى 4 محافظات كما يجرى تنفيذ 2 مشروع للصرف الصحى فى محافظتين
مناطق الدرجة الرابعة (الحيازة على أراضى أملاك الدولة)	تقنين الحيازة لعدد 6 منطقة فى 5 محافظات أراضى على أملاك الدولة وأراضى الأوقاف
المناطق الغير مخططة	تنفيذ عدد 24 مشروع لتطوير مناطق غير مخططة وتوفير المرافق لها فى 8 محافظات
تطوير الأسواق العشوائية	تنفيذ عدد 27 سوق فى عدد 10 محافظات
3 .برنامج تطوير شبكات مياه الشرب ويشمل ما يلى:	**إجمالى التكلفة 5.0 مليار جنيه**
شبكات ومحطات مياه الشرب	الانتهاء من تنفيذ عدد 43 مشروع مياه للشرب بإجمالى طاقة 1607 ألف م3 وتنفيذ شبكات بطول 115 كم
إحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب	تنفيذ عدد 596 مشروع لرفع كفاءة شبكات ومحطات مياه الشرب على مستوى المحافظات
	إستحوذ إقليم الصعيد على 27.7% من احمالى المنفق على إستثمارات مياه الشرب، يليه إقليم الإسكندرية بنسبة 23.5% ، واقليم القناة وسيناء بنسبة 17.4%، واقليم الدلتا بنسبة 16.8%، واقليم القاهرة بنسبة 14.6%
4 .برنامج تطوير شبكات مياه الصرف الصحى ويشمل ما يلى:	**إجمالى التكلفة 9.1 مليار جنيه**
صرف صحى المدن	الانتهاء من تنفيذ عدد 37 مشروع صرف صحى بإجمالى طاقة 1304 ألف م3 وتنفيذ شبكات بطول 265 كم

صرف صحى القرى	الانتهاء من عدد 139 مشروع والانتهاء من 496 كم شبكات وبذلك يكون قد تم الانتهاء من عدد 1072 قرية بنسبة 22% من قرى الجمهورية
إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحى	تنفيذ عدد 377 مشروع لرفع كفاءة شبكات ومحطات الصرف الصحى على مستوى المحافظات
	إستحوذ إقليم الصعيد على 31.4% من احمالى المنفق على إستثمارات الصرف الصحى، يليه إقليم القاهرة بنسبة 23.5%، وإقليم الدلتا بنسبة 20.7%، وإقليم الإسكندرية بنسبة 12.4%، وإقليم القناة وسيناء بنسبة 12%،
5. برنامج الطرق والكبارى(الجهاز المركزى للتعمير) ويشمل ما يلى:	**إجمالى التكلفة 3.7 مليار جنيه**
الطرق القومية	**استكمال أعمال محور الفرافرة/ ديروط** **انهاء طريق محور بنى مزر / الباويطى والبدء فى أعمال البوابات،** **البدء فى تنفيذ تحويلات المرافق ونزع الملكية للمرحلة الثانية من محور روض الفرج.**
الطرق والمحاور الرئيسية	الانتهاء من المرحلة الثالثة من طرق دهب، الانتهاء من مشروع كوبرى قناة الاتصال ببورسعيد، استكمال 80% من مشروع هضبة أم السيد استكمال العمل فى المرحلة الأولى بطول 16 كم و8 كبارى والثانية بطول 16 كم و10 كبارى لطريق رافد ابو الروس/ مطوبس/ قوه استكمال للجزء من شبين الكوم/ طملاى بطول 16 كم من ربط طريق السادات بطريق القاهرة الاسكندرية الزراعى، البدء فى أعمال الطرق والأعمال الصناعية لربط طريق مطار برج العرب الجديدة بالطريق الاسكندرية/ القاهرة الصحراوى، عمل الدراسات الاستشارية لطريق الرياض/ سيدى سالم، انهاء القطاع الأول والثانى من طريق الجارة/ سيوة بطول 28 كم استكمال أعمال طريق الجارة/ بئر النص، الانتهاء من المرحلة الثانية والثالثة بطول 45 كم، والبدء فى اجراءات الطرح لمسافة 50 كم من محور تنيدة/ منفلوط، استكمال أعمال الكوبرى على طريق هضبة أسيوط، استكمال المرحلة الاولى بطول 7.1 كم من الطريق الاقليمى الشرقى بأسوان، استكمال العمل بنفق مراد انهاء المرحلى الاولى من توسعة كوبرى القنجرى المعدنى الحالى المار فوق طريق صلاح سالم وجارى البدء فى المرحلة الثانية **جارى العمل بتطوير المحاور والتقاطعات الرئيسية بمحافظة الاسماعيلية والسويس**
الطرق الداخلية	**استكمال تنفيذ طرق داخلية بمطروح بطول 150 كم** **الانتهاء من طريق سوهاج/ المراغة بطول 38 كم واستكمال طريق العلاقى/ المدينة الصناعية بطول 8 كم والبدء فى تنفيذ طريق أبراج الضغط العالى** **الانتهاء من طرق بالبحر الأحمر بطول 26 كم** **الانتهاء من طرق بمحافظات القناة بطول 14 كم واستكمال رصف طرق 6 كم** **الانتهاء من طرق بطول 2 كم بشمال سيناء واستكمال انشاء ورصف طرق بطول 40 كم** **الانتهاء من طرق بطول 3.5 كم بجنوب سيناء واستكمال انشاء ورصف طرق بطول 35 كم** **الانتهاء من طرق بطول 15 كم بالوادى الجديد**

6. برنامج تطوير قطاع الصحة ويشمل ما يلى:	إجمالى التكلفة 10.3 مليار جنيه
أهم المشروعات المنفذة	**محافظة الجيزة:** مبنى معهد القلب القومى ، وفرع معهد القلب القومى الجديد بأرض مطار إمبابة، وتطوير مدرسة تمريض معهد القلب القومى **محافظة الشرقية:** مستشفى العزازى للصحة النفسية ، **محافظة الفيوم:** تطوير ورفع كفاءة مستشفى الفيوم للتأمين الصحى، **محافظة بورسعيد:** مستشفى "المصح بحرى" للنساء والولادة التخصصى، **محافظة أسوان:** مستشفى أسوان العام بحى الصداقة، **محافظة البحر الأحمر:** مستشفى القصير المركزى ومستشفى شلاتين المركزى ، **محافظة دمياط:** مستشفى الطوارئ بكفر سعد، **محافظة الأقصر:** تطوير مستشفى أرمنت المركزى

7. برنامج تطوير قطاع التعليم ويشمل ما يلى:	إجمالى التكلفة 13.6 مليار جنيه	
أهم المشروعات المنفذة بقطاع التعليم الأساسي وتشمل إنشاء نحو 18 الف فصل بالتقريب بقيمة 7.6 مليار جنيه	المحافظة	عدد الفصول
	القاهرة	416
	الاسكندرية	455
	دمياط	504
	الدقهلية	1185
	الشرقية	1348
	القليوبية	769
	كفر الشيخ	990
	الغربية	1333
	المنوفية	1494
	البحيرة	1750
	الجيزة	768
	بنى سويف	886
	الفيوم	920
	المنيا	1716
	أسيوط	1396
	سوهاج	803
	قنا	497
	أسوان	16

8. برنامج تطوير هيئة سكك حديد مصر	إجمالى التكلفة 5.3 مليار جنيه
أهم المشروعات المنفذة	**تطوير عدد 395 عربة مميزة وتجديد 13** إحلال وتجديد الخطوط الحديدية، والوحدات المتحركة وتجديد العربات، وتطوير ورش الهيئة، وتطوير نظم الرقابة، وتوفير عوامل الأمان.

٥- النتائج الأولية لتطبيق المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الإقتصادى

عانى الاقتصاد المصرى من اختلالات عديدة نتيجة لتأجيل تنفيذ الاصلاحات الضرورية لفترات طويلة. الأمر الذى أدى إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات السابقة وتأثر العديد من القطاعات الإنتاجية. مما دفع الحكومة المصرية لوضع برنامجًا للإصلاح الاقتصادي الشامل منذ عام ٢٠١٦ مرتكزاً على ثلاث محاور أساسية (تشغيل- نمو –حماية إجتماعية) وذلك من خلال حزمة متكاملة من الاصلاحات المالية والنقدية والهيكلية، شمل تحرير نظام الصرف الأجنبي وتشجيع الاستثمار والصادرات وتحريك أسعار المنتجات البترولية والسعي نحو احتواء التضخم.

ولقد كان لبرنامج الإصلاح الشامل الذى طبقته الحكومة المصرية أثراً ملحوظاً على إستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى وتحقيق طفرات مشهودة فى مؤشرات الإقتصاد الكلى، وعلى رأسها ما تم من زيادة معدلات النمو الإقتصادى، وخفض معدلات البطالة وتوجيه معدلات التضخم للمسار النزولى، وخفض عجز الحساب الخارجى وعجز الموازنة العامة للدولة والدين، وزيادة رصيد إحتياطى النقد الأجنبى، بالإضافة إلى النجاح فى تحقيق مرونة فى سعر الصرف للتواكب مع أية تقلبات تحدث فى الأسعار العالمية وتدفقات الاستثمارات. فضلاً عن إشادة المؤسسات الدولية بأن خطة الإصلاح تسير على المسار الصحيح.

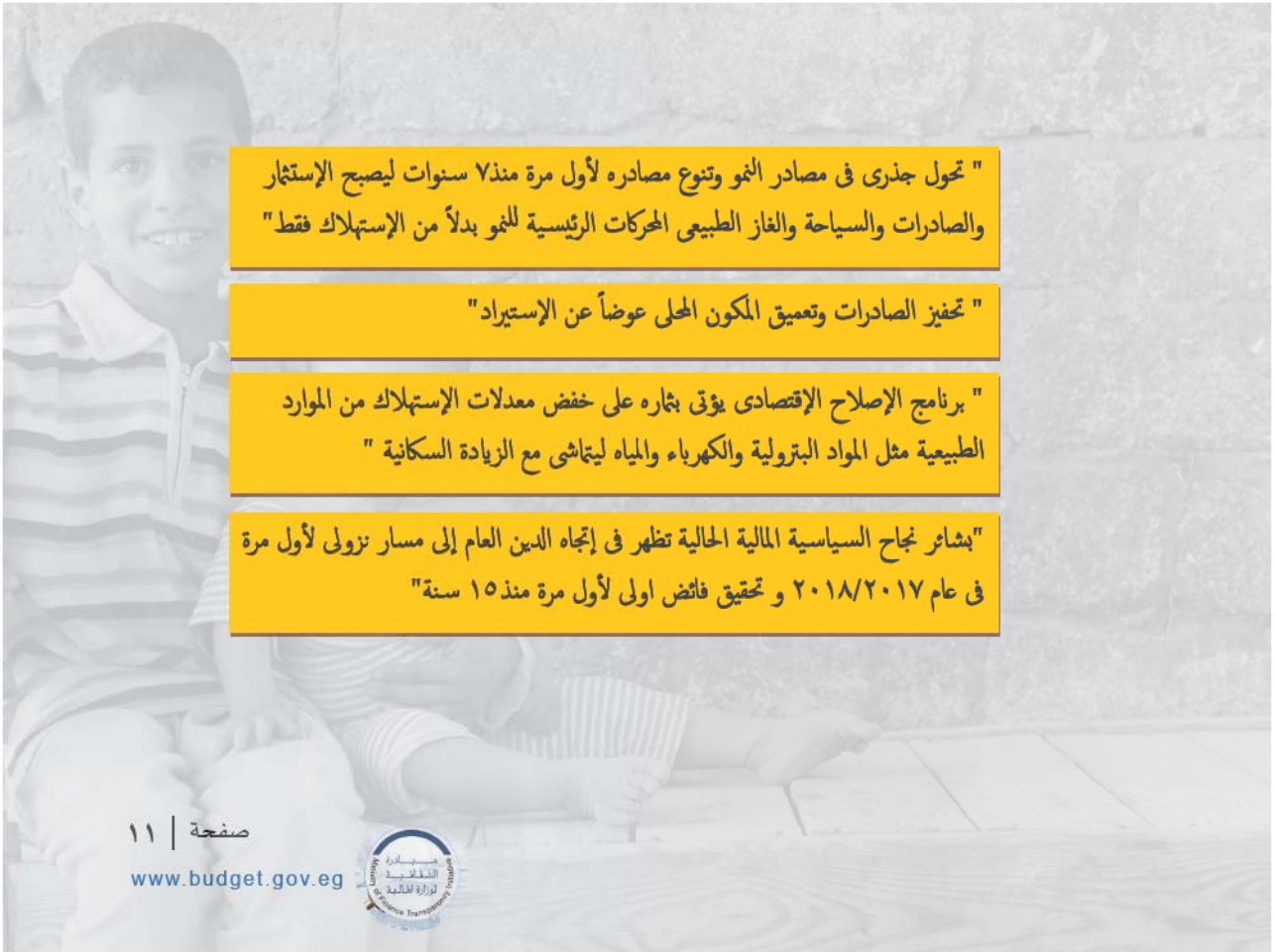

" تحول جذرى فى مصادر النمو وتنوع مصادره لأول مرة منذ٧ سنوات ليصبح الإستثمار والصادرات والسياحة والغاز الطبيعى المحركات الرئيسية للنمو بدلاً من الإستهلاك فقط"

" تحفيز الصادرات وتعميق المكون المحلى عوضاً عن الإستيراد"

" برنامج الإصلاح الإقتصادى يؤتى بثماره على خفض معدلات الإستهلاك من الموارد الطبيعية مثل المواد البترولية والكهرباء والمياه ليتماشى مع الزيادة السكانية "

"بشائر نجاح السياسية المالية الحالية تظهر فى إتجاه الدين العام إلى مسار نزولى لأول مرة فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ و تحقيق فائض اولى لأول مرة منذ ١٥ سنة"

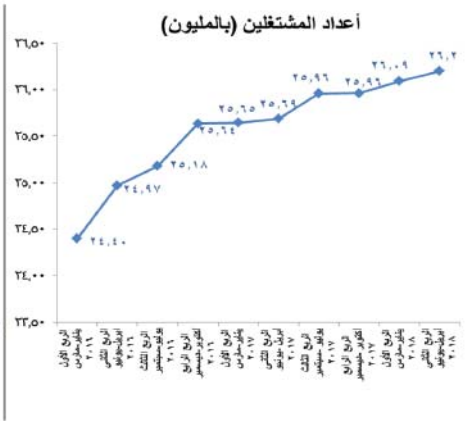

- نمو من خلال معدلات استثمار مرتفعة ومساهمة إيجابية لصافى الصادرات وأنشطة ذات قيمة مضافة عالية.
- سعر صرف مرن ومحفز للنشاط الاقتصادى وداعم للتنافسية الاقتصاد المصرى.

نمو متعدد المصادر ومن أنشطة ذات قيمة إضافية مرتفعة

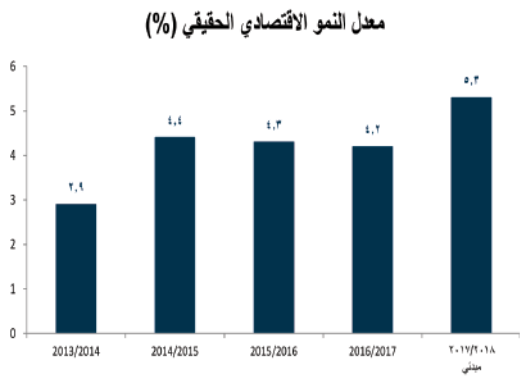

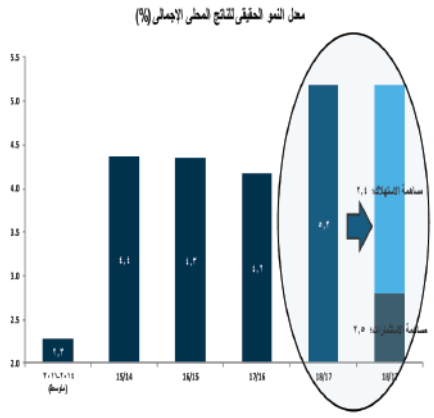

نتائج الأداء المالى ختامى مبدئى ٢٠١٧/٢٠١٨

إنخفض عجز الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ محققاً ٤٣٢,٧ مليار جنيه وهو ما يمثل ٩,٨ ٪ من الناتج المحلى (وهي أول مرة منذ ست سنوات يقل فيها العجز الكلي عن ١٠٪ كنسبة إلي الناتج المحلي)، مقابل ١٠,٩٪ المحقق خلال العام المالي السابق. كما أنه للمرة الأولى يتحقق فائض أولي في الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة يقدر بنحو ٤,٧ مليار جنيه.

٥. أ. نتائج أداء ختامى مبدئى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ - على جانب الايرادات

- ٨٠٦ مليار جنيه إجمالي الإيرادات العامة للعام المالي الماضي بنسبة زيادة ٢٢,٢٪ عن العام السابق له وبنسبة ٩٦,٥٪ من المستهدف للإيرادات.
- حققت مصلحة الضرائب المصرية اكبر حصيلة ضريبية خلال العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ في سابقة هي الأولى من نوعها على مدي السنوات الماضية سواء في الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة.
- بلغت الحصيلة الضريبية الفعلية ٦٢٨,١ مليار جنيه بزيادة ٢٤,٢ مليار جنيه عن الربط المستهدف بالموازنة العامة لذلك العام والبالغ ٦٠٤ مليار جنيه وبزيادة ١٦٦ مليار عن المحقق في العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧ والبالغ ٤٦٢ مليارات جنيه.
- ارتفعت حصيلة الضرائب علي الدخل بنحو ٤٠ مليار جنيه لتحقق ٢٠٦,٩ مليار جنيه، وارتفعت حصيلة الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ٨٥ مليار جنيه لتسجل ٢٩٣٠٨ مليار جنيه لترتفع حصيلة الضرائب دون الجهات السيادية نحو ٤١٩ مليار جنيه بزيادة ١٠٩ مليارا عن العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧
- ارتفعت حصيلة ضرائب الجهات السيادية للعام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ بنحو ٥٤ مليار جنيه عن الربط المستهدف البالغ قدره ١٥٥ مليار جنيه لتحقق ٢٠٩ مليار جنيه.
- ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية بنسبة ١٠,٧٪ لتسجل نحو ٣٧,٦ مليار جنيه العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨ مقابل نحو ٣٤,٢ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧

- ارتفاع المصروفات إلى تريليون و٢٢٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ١٩,١٪ عن العام السابق.
- ١٨,٩٪ زيادة في الإنفاق العام على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية لتسجل ٣٢٩ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٧٦,٧ مليار جنيه عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ منها ٨٠,٥ مليار جنيه لدعم السلع التموينية ورغيف الخبز (٦٩,٣٪زيادة عن العام المالي السابق) .

زيادة ملحوظة فى إجمالي الحصيلة السنوية لضريبة القيمة المضافة بعد تطبيق القانون فى سبتمبر ٢٠١٦

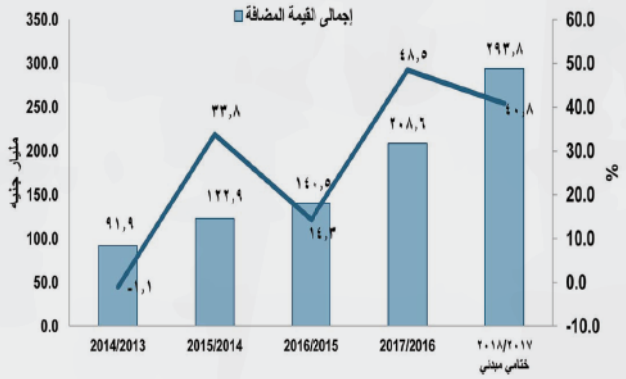

معدل النمو السنوى للمصروفات والايرادات

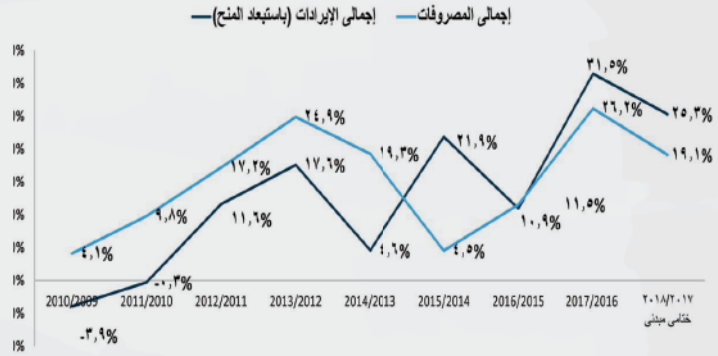

العجز الكلى (نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى %)

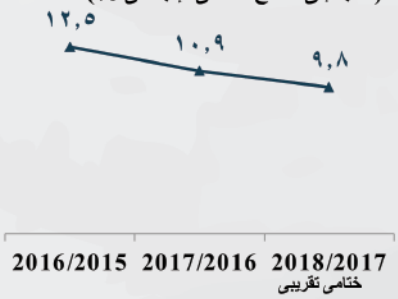

الميزان الأولى (مليار جنيه)

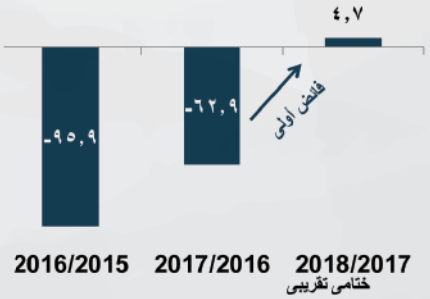

- ٧٠ مليار جنيه الإنفاق على معاش تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعى ودعم صناديق المعاشات. حيث زادت مخصصات معاش تكافل وكرامة بنحو ٤,٥ مليار جنيه ليسجل نحو ١٧,٥ مليار جنيه مقابل ١٣ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧، كما ارتفع عدد المستفيدين من معاش تكافل وكرامة. كما زادت مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات وحدها بنسبة ١٦,١٪ لتصل الي ٥٢,٥ مليار جنيه مقابل ٤٥,٢ مليار جنيه بالعام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧.
- ارتفاع الإنفاق علي الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٥,١٪ عن مستويات العام المالي ٢٠١٦-٢٠١٧، لتسجل ٢٣٦,٩ مليار جنيه
- سداد ٤٢٧,٤ مليار جنيه (٥٤,٢٪ من إجمالى الإيرادات) فوائد ديون في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧
- نسبة نمو الإيرادات ارتفعت بمعدل ٢٢,٢٪ وهو معدل اكبر من معدل نمو المصروفات الذى وصل لـ١٩,١٪ خلال العام المالي ٢٠١٧-٢٠١٨.

الأداء المالى ٢٠١٨/٢٠١٧

موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٩

لماذا الإستمرار فى الاصلاحات حتى مع الاستقرار فى مؤشرات الاقتصاد الكلى

أهم ما يميز موازنة العام الحالى:

"بعد أن إنتهت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الإقتصادى، المرحلة المقبلة هى مرحلة جديدة تركز فيها الدولة على الإصلاح الإدارى والمؤسسى"

"الإهتمام بالمواطن هو غايتنا خلال المرحلة المقبلة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتنمية الإنسان ورفع كفاءته الإنتاجية وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة"

" يمثل ترسيخ النمو الإقتصادى وتوزيع ثماره على الجميع أولوية هامة فى قرارات الحكومة خلال المرحلة القادمة. والجزء الأهم من حصاد برنامج الإصلاح الإقتصادى سوف يتحقق عندما يشعر به المواطن.

تعد موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ استكمالاً للمرحلة الثانية من الاصلاحات حيث تعد نتائج ٢٠١٧/٢٠١٨ هى المرة الأولى منذ ١٥ سنة التى نحقق فيها فائض أولى (أى أن الإيرادت غطت المصروفات باستبعاد فوائد الديون)، والتركيز على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة الاجتماعية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

وتستهدف موازنة العام المالى الجديد ٢٠١٨/٢٠١٩ إحداث إصلاح هيكلى ومؤسسى وإدارى بهدف تحقيق تنمية إقتصادية شاملة وتحفيز النشاط الإقتصادى بما ينعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين وجودة وكفاءة الخدمات العامة وفاعلية البرامج ذات البعد الإجتماعى. كما تستهدف الموازنة خفض العجز الكلى ليصل إلى نحو ٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ١٠,٩٪ فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ وعجز قدره ٩,٨٪ من الناتج المحلى فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨.

ويرتكز برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل للحكومة على المحاور الرئيسية التالية :

- تحقيق استقرار فى مؤشرات الاقتصاد الكلى لضمان اتساق وتكامل السياسات المالية والنقدية.

- التدرج فى التنفيذ بحيث يتم دائماً التركيز على أهم التحديات القائمة ومواجهة التحديات والمعوقات الأكثر تأثيراً على النشاط الإقتصادى ومجتمع الأعمال بالإضافة إلى أهمية ضمان عدالة توزيع أعباء وثمار برنامج الإصلاح الإقتصادى.

- تبنى وتعزيز إصلاحات هيكلية تعتمد على ايجاد حوافز جديدة لتطوير هيكل الاقتصاد وتهدف إلى زيادة معدلات الإنتاجية ورفع التنافسية، وزيادة الموارد الموجهة لأنشطة الصناعة والتصدير والاستثمار. وخلق بنية تحتية متطورة ومصادر مستدامة للطاقة لانشاء قاعدة انتاجية كبيرة.

- العمل على إيجاد شبكة من برامج الحماية الاجتماعية الفعالة والقادرة على حماية الطبقات الاقل دخلاً والطبقات الأولى بالرعاية.

معادلة النجاح فى ضوء رؤية مصر 2030

جدول ملخص عرض الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

مليون جنيه

البيان	٢٠١٨/٢٠١٩ موازنة
إجمالي الإيرادات	٩٨٩,١٨٧.٧
الضرائب	٧٧٠,٢٨٠.٠
المنح	١,١٤٠.٧
الايرادات الأخرى	٢١٧,٧٦٧.٠
إجمالي المصروفات	١,٤٢٤,٠١٩.٦
الأجور و تعويضات العاملين	٢٧٠,٠٩٠
شراء السلع والخدمات	٦٠,١٢٤
الفوائد	٥٤١,٣٠٥
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٨,٢٩١
المصروفات الأخرى	٧٥,٦٩٩
الاستثمارات	١٤٨,٥١٢
العجز النقدى	٤٣٤,٨٣١.٩
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	٨,٣٪
صافى حيازة الأصول المالية	٣,٧٦٢.٣
العجز الكلي	٤٣٨,٥٩٤.٢
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	٨,٤٪
العجز الأولي	-١٠٢,٧١٠.٩
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	-٢,٠٪

٧- أهم الإصلاحات للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

تستند موازنة العام المالى الجديد على عدة إجراءات على جانب المصروفات والإيرادات من شأنها تحقيق الثلاث أهداف الرئيسية من نمو وتشغيل و عدالة اجتماعية؛ حيث تنبسق عن تلك الأهداف الرئيسية عدد من الأهداف الإستراتيجية الفرعية لموازنة العام القادم كما يلى:

- توجيه ثمار النمو إلى ثلاث نواحى رئيسية تشمل زيادة الاستثمار في البنية التحتية وتطويرها مع تحسين مستوى الخدمات العامة، وزيادة مخصصات الانفاق على التعليم والصحة، بالإضافة إلى وضع استراتيجية كفء لإدارة الدين العام لضمان وضعه على مسار مستدام.
- الاهتمام بالتنمية البشرية وقد تم الاعلان عن حزمة استثنائية لدعم البرامج الاجتماعية.
- تفعيل آليات السوق بما يضمن تحقيق النمو وخلق فرص عمل والتشغيل.
- تحقيق الكفاءة الاقتصادية لتساهم الاصلاحات السعرية فى ترشيد الاستهلاك غير الضرورى وتقليل الاهدار فى استهلاك الموارد البترولية والمياه.
- استكمال المشاريع القومية الكبرى بما يحقق التنمية المستدامة.
- التركيز على الصناعة والإنتاج والتصدير كدافع ومحرك رئيسى للنمو والتشغيل.

أولويات سياسات الإصلاح - على جانب الإنفاق العام

- تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الإقتصادى والمؤثر على إطلاق آفاق النمو إلى المعدلات المستهدفة القادرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.
- إستكمال اصلاحات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الموجه للقطاعات الإنتاجية والإستثمارية وترشيد الدعم العينى غير الموجه.
- إستمرار إصلاحات قطاع الطاقة بما يتضمن إزالة التشوهات السعرية بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والإدارية للقطاع.
- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية، كما تستهدف الحكومة استمرا خطة التحول نحو تطبيق موازنات البرامج والأداء عند إعداد وتنفيذ ومتابعة أداء الموازنة العامة.
- وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها إصدار الضمانات الحكومية بالشكل الذى يضمن متابعة أثارها المالية على الخزانة العامة ورصد اى مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.
- زيادة الإنفاق الموجه لصالح الحماية الاجتماعية خاصة البرامج التى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

أولويات سياسات الإصلاح - على جانب الإيرادات العامة بالموازنة

- التركيز على الإصلاح الإدارى والمؤسسى بمنظومة الضرائب، وسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبى، وزيادة درجة الإرتباط بين نمو النشاط الإقتصادى والإيرادات الضريبية.

- توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلى الاجمالي بمصر تعد محدودة (١٢.٩% في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٢ إلي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٢٠-٢٥%) وذلك من خلال استهداف زيادة الضرائب من الجهات غير السيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوى قدره نحو ٠.٥ - ١%.

- تعظيم العائد على الأصول المملوكة الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذى يغطي تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الانتاج، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية والتعامل مع التشابكات بين الجهات، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.

- تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض اعباء جديدة أو اضافية ولكن قائمة فى الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية.

أين تذهب ضرائبك؟... أهم مجالات الإنفاق الحكومى

تقوم الدولة بإعادة إنفاق الأمـــوال على الأنشطة والمشروعات والخدمات فى مجالات عديدة. تبلغ تقديرات جملة المصروفات العامة بموازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ١,٤٢٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ١,٢٢٩ مليار جنيه فى العام المالى الماضى. والزيادة دي سببها فى الأساس التوسع فى الإنفاق على البرامج الإجتماعية والإستثمارات فى البنية التحتية وزيادة المخصصات الموجهة لتحسين الخدمات العامة.

تستند سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ على إستكمال جهود إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية (التعليم والصحة) والتحول للدعم النقدى الموجه للدخول المنخفضة على حساب الدعم العينى بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية لكونه امر ضرورى لتحقيق الضبط المالى المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط.

وتمثل المصروفات بموازنة العام المالى ٢٠١٨/ ٢٠١٩ معدل نمو سنوي قدره ١٥,٩٪ ونستهدف من خلال موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ رفع كفاءة الإنفاق العام، وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً.

أهم توجهات المصروفات بالموازنة

"الصحة والتعليم وبرنامج التأمين الصحى الشامل هى أهم البرامج التى سيتفيد منها المواطن خلال المرحلة المقبلة"

"إستكمال جهود تحول هيكل الإنفاق العام لصالح التنمية البشرية لجموع المصريين من خلال تطوير التعليم والصحة والدعم النقدى الموجه للدخول المنخفضة على حساب الدعم العينى

" زيادة كبيرة في مخصصات الغاز الطبيعى بالموازنة العامة الجديدة.

" زيادة كبيرة في الإستثمارات الممولة من قبل الخزانة بالموازنة العامة الجديدة لتصل الى 100 مليار جنيه مع توجيه نسبة كبيرة لتطوير العشوائيات والإسكان الاجتماعى"

ومن أهمها ما يلي:

- تحقيق فائض أولى فى الموازنة العامة لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ وزيادة الإنفاق على التنمية البشرية وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة. كما سيساعد على عدم مزاحمة القطاع الخاص فى الإقتراض من النظام المصرفى.
- تغير هيكل الإنفاق العام بما يسمح بزيادة المصروفات المخصصة للتعليم والصحة على حساب الإنفاق الموجه للدعومات غير الفعالة (دعم المواد البترولية).
- مواصلة المسار النزولى للدين العام سيساهم فى خفض الفوائد على الدين وبالتالى خلق حيز مالى لزيادة الإنفاق المخصص لتحسين مستوى معيشة المواطنين وخفض عجز الموازنة العامة للدولة.
- نسعى إلى تحفيز الإستثمار وتشجيع القطاع الخاص ليقود عملية النمو الاقتصادى ونستهدف زيادة الإستثمارات الحكومية ورفع معدلات الإنتاجية وزيادة معدلات النمو والتشغيل كأفضل وسيلة لخلق فرص عمل كافية ومنتجة ومحاربة الفقر.

التقسيم الاقتصادى للموازنة العامة للدولة

الأجور وتعويضات العاملين

يبلغ الإنفاق على الأجور نحو ٢٧٠ مليار جنيه (١٩٪ من إجمالى المصروفات) بموازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ لنحو ٦ مليون موظف مقارنة بنحو ٢٣٧ مليار جنيه تقديرى العام المالى الماضى بقيمة زيادة نحو ٣٣ مليار جنيه لمواجهة الزيادات الحتمية في الأجور.

شراء السلع والخدمات

تشمل الإنفاق على متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومي بما في ذلك مستلزمات الأدوية للمستشفيات، والتغذية المدرسية ومصروفات الصيانة، واعتمادات المياه والإنارة، وتكاليف طبع الكتب الدراسية.

يبلغ الإنفاق على شراء السلع والخدمات بموازنة عام ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٦٠ مليار جنيه (٤,٢٪ من إجمالى المصروفات) مقارنة بنحو ٤٧,٩ مليار جنيه تقديرى العام المالى الماضى.

مدفوعات الفوائد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٥٤١ مليار جنيه (٣٨٪ من إجمالى المصروفات) مقارنة بنحو ٤٣٧ مليار جنيه تقديرى العام المالى الماضى.

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

يبلغ الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو ٣٢٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (٢٣,١٪ من إجمالى المصروفات) مقارنة بنحو ٣٢٩,١ مليار جنيه تقديرى العام المالى الماضى.

المصروفات الأخرى

تتضمن الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ نحو ٧٦ مليار جنيه مخصصة للمصروفات الأخرى (٥,٣٪ من إجمالى المصروفات) مقارنة بنحو ٧٢,٣ مليار جنيه تقديرى العام المالى الماضى.

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

زيادة مخصصات الإستثمارات الحكومية :

الإستثمارات هى الأموال التى تخصصها الدولة للإنفاق على المشروعات القومية والخدمات العامة ومد المرافق. وتهدف موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ الحفاظ على معدل مرتفع للاستثمارات الحكومية لتطوير وتحديث البنية الأساسية، مع إعطاء أولوية لإستكمال تنفيذ المشروعات السابق البدء بها. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية يستحوذ علي النصيب الأكبر من الاستثمارات الحكومية على مستوى القطاعات الوظيفية حيث يشكل ٣٢٪ من إجمالى الاستثمارات. زيادة الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة العامة بنسبة ٣٨٪ عن العام المالي السابق لتصل إلى نحو ١٠٠ مليار جنيه مقابل ٧٢ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٧-٢٠١٨.

الاستثمارات الممولة بعجز (مليار جنيه)

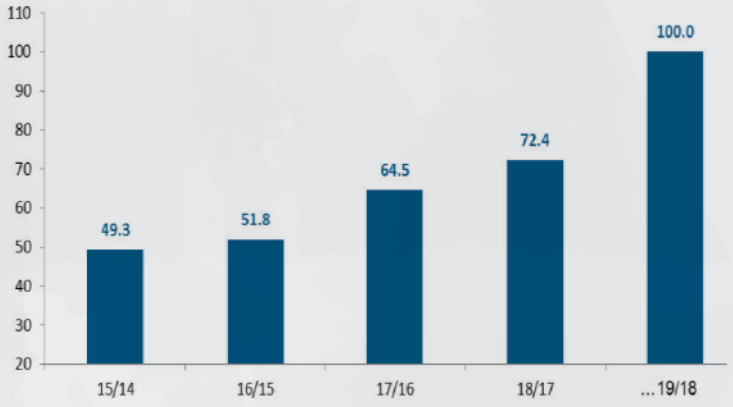

٣/ الخدمات العامة تتضمن الفوائد والتى يتم إعادة توزيعها على كافة القطاعات للوصول بالإنفاق الفعلى من الموازنة العامة على تلك القطاعات.

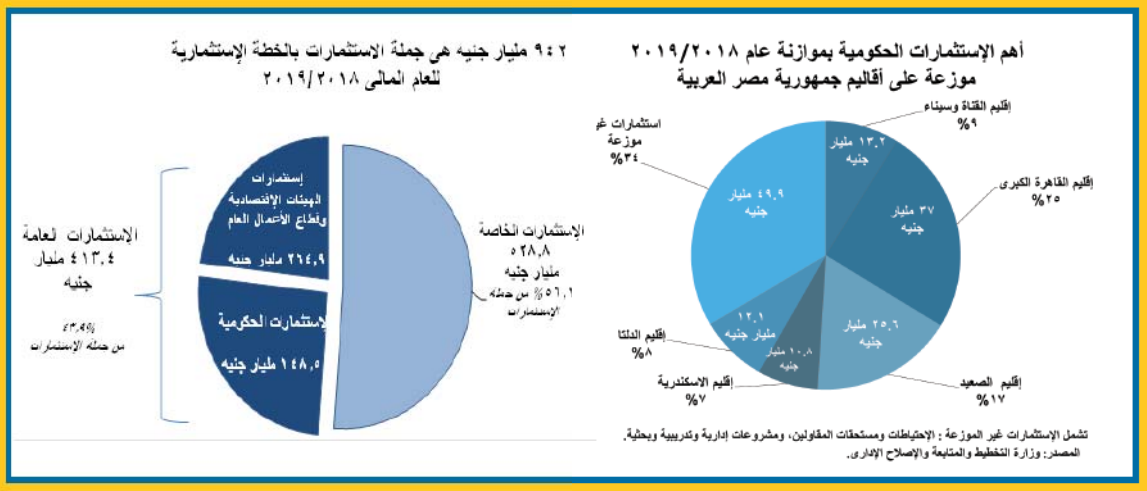

التصنيف الوظيفى للمصروفات لموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ /٣

مليون جنيه

	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧ موازنة	٢٠١٩/٢٠١٨ موازنة
الإجمالى	٧٣٣,٣٥٠	٨١٧,٨٤٤	١,٠٣١,٩٤١	١,٢٠٧,١٣٨	١,٤٢٤,٠٢٠
الخدمات العامة	٢٣٨,١٣٥	٢٩٣,٥٦٠	٣٧٧,٥٢٨	٤٩٤,١٥٣	٦٧٣,٤٠٨
النظام العام وشئون السلامة العامة	٤٦,٠٨٦	٥١,٣٦٩	٥٦,٤٨٦	٥٥,٠٢٠	٦١,٧٢٣
الشئون الاقتصادية	٣٩,٩٥٢	٤٤,٦٦٨	٥٣,٢٥٨	٥٣,٦٥٩	٦١,٢١٥
حماية البيئة	٢,٠٧٨	٢,١٤٨	٢,٨٠٣	١,٩٧١	٢,٢٠٥
الإسكان والمرافق المجتمعية	٢٠,٤٣٧	٢١,٦٢٩	٤٣,٠٢٧	٥٦,٨٩٧	٥٣,٤٢٧
الصحة	٣٧,٢٢٤	٤٣,٨٧٥	٥٤,١٢٣	٥٤,٩٢٢	٦١,٨١١
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢٧,٩٨٦	٣٠,٦٥٧	٣٤,٤٩٥	٣١,٠٠٢	٣٥,٢٦٣
التعليم	٩٢,٢٨٦	٩٧,٣٣٥	١٠٣,٦٨٢	١٠٧,٠٧٥	١١٥,٦٦٧
الحماية الإجتماعية	١٨٧,٤٠٤	١٨٧,٢٠٨	٢٥٧,٢٧٣	٣٠٠,٥٨٠	٢٩٩,٩٣٧
أنشطة وظيفية متنوعة	٤١,٧٦٣	٤٥,٣٩٦	٤٩,٢٦٦	٥١,٨٥٩	٥٩,٣٦٣

٣/ الخدمات العامة تتضمن الفوائد والتى يتم إعادة توزيعها على كافة القطاعات للوصول بالإنفاق الفعلى من الموازنة العامة على تلك القطاعات.

٩- أهم المشروعات الحكومية والبرامج المستهدف تنفيذها بموازنة العام المالى ٢٠١٨-٢٠١٩

البرنامج	المشروعات المنفذة
1.البرنامج الرئيسي للإسكان ويشمل ما يلى:	إجمالى التكلفة 15.5 مليار جنيه
الإسكان الإجتماعى (صندوق الإسكان الإجتماعى)	**إنهاء وتسليم 15 الف وحدة سكنية فى الربع الاول** من خطة 2019/2018 **وعدد 124.8 الف وحدة سكنية فى الربع الثانى**، واستكمال 9 الاف وحدة سكنية والبدء فى 50 الف وحدة سكنية جديدة. **عدد المستفيدين 528 الف نسمة بقيمة 15 مليار جنيه.**
إسكان بدوى وقرى توطين (الجهاز المركزى للتعمير)	إنهاء 100 منزل بدوى بسيناء و100 بيت بدوى بالوادى الجديد و200 وحدة سكنية بالبحر الاحمر و7 بيت بدوى بمطروح واستكمال تنفيذ 100 منزل بدوى بقرية الروضة والبدء فى تنفيذ 50 منزل بدوى بسيناء و50 بيت بالوادى الجديد بقيمة 139.2 مليون جنيه.
اسكان النوبة والمغتربين	التسليم النهائى لعدد 184 بيت وانهاء عدد 400 وحدة سكنية باسكان النوبية بنصر النوبة بقيمة 180.2 مليون جنيه.
قرى الظهير الصحراوى	إنهاء 7 قرى بأسيوط وأسوان وإطفيح والوادى الجديد واستكمال 4 قرى بالاسماعيلية والمنيا والبدء فى 4 قرى بسيناء والوادى الجديد بقيمة 50 مليون جنيه.
دعم إسكان منخفض التكاليف	دعم وحدات سكنية بعدد 89000 وحدة واستكمال تجهيز وتأسيس وتشيد مبنى صندوق ضمان ودعم نشاط التمويل العقارى بقيمة 4.6 مليون جنيه.
الإسكان التعاونى	إنهاء 60 وحدة سكنية والبدء فى إنشاء 80 وحدة وحدة سكنية للإسكان التعاونى بالسادس من أكتوبر بقيمة 13.2 مليون جنيه.
مدينة رفح الجديدة	مستهدف تنفيذ 50% من المرحلة الأولى منها مع تحسن الظروف الأمنية بقيمة 100 مليون جنيه.
2 .برنامج تطوير المناطق العشوائية ويشمل ما يلى:	إجمالى التكلفة 15 مليار جنيه
المناطق الغير آمنة من الدرجة الأولى (إنهيارات أرضية ومخرات سيول)	**مستهدف تطوير منطقة الترابين بجنوب سيناء (منطقة واقعة فى مسار مخرات السيول)**
مناطق الدرجة الثانية (مساكن غير ملائمة)	مستهدف تنفيذ عدد 35 مشروع للتطوير بعدد 10 محافظات
مناطق الدرجة الثالثة (أماكن ضغط عالى أو تلوث صناعى أو تفتقد للمرافق)	مستهدف تنفيذ عدد 3 مشاريع لدفن خطوط الكهرباء الهوائية فى 3 محافظات
المناطق الغير مخططة	الاشتراك مع المحافظة لعمل آلية لرفع كفاءة المناطق الغير مخططة طبقاً للأولويات المطلوبة بتكلفة 13 مليار جنيه
تطوير الأسواق العشوائية	مستهدف تنفيذ عدد 24 سوق فى عدد 13 محافظة بتكلفة 1.2 مليار جنيه
3 .برنامج تطوير	إجمالى التكلفة 5.2 مليار جنيه

شبكات مياه الشرب ويشمل ما يلى:	
شبكات ومحطات مياه الشرب	**زيادة طاقة محطة تحلية حلايب من 1500 م3/ى إلى 4500 م3 – تدعيم شبكات مياه حلايب وشلاتين وأبو رماد** – ومستهدف الانتهاء من تنفيذ عدد 40 مشروع مياه للشرب بإجمالى طاقة 1200.9 ألف م3 وتنفيذ شبكات بطول 800 كم بقيمة 4.1 مليار جنيه.
إحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب	مستهدف تنفيذ رفع كفاءة شبكات بطول 271.6 كم على مستوى المحافظات بقيمة 1.1 مليار جنيه.
4 .برنامج تطوير شبكات مياه الصرف الصحى ويشمل ما يلى:	**إجمالى التكلفة 8.5 مليار جنيه**
صرف صحى المدن	مستهدف الانتهاء من تنفيذ عدد 50 مشروع صرف صحى بإجمالى طاقة 1000 ألف م3 وتنفيذ شبكات بطول 900 كم بقيمة 3.5 مليار جنيه.
صرف صحى القرى	مستهدف الانتهاء من عدد 60 مشروع وعدد 12 مشروع آخر بطاقة 80 ألف م3 وشبكات بطول 1000 كم بقيمة 3.7 مليار جنيه
إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحى	مستهدف تنفيذ رفع كفاءة شبكات بطول 826.2 كم على مستوى المحافظات بقيمة 1.2 مليار جنيه.
5. برنامج الطرق والكبارى ويشمل ما يلى:	**إجمالى التكلفة 2.7 مليار جنيه**
الطرق القومية (الجهاز المركزى للتعمير) بتكلفة 743.7 مليون جنيه	**إنهاء محور 30 يونيو، انهاء محور الفرافرة/ ديروط،** انهاء أعمال البوابات والختاميات لمحور بنى مزر/ الباويطى، واستكمال تنفيذ تحويلات المرافق ونزع الملكية للمرحلة الثانية من محور روض الفرج.
الطرق والمحاور الرئيسية (الجهاز المركزى للتعمير) بتكلفة 1.4 مليار جنيه	البدء فى المرحلة الرابعة من طرق دهب، انهاء المرحلة الأولى من رافد ابو الروس/ مطوبس/ فوه واستكمال 10 كبارى ضمن أعمال المرحلة الثانية، انهاء المرحلة الأولى بطول 16 كم من **ربط طريق السادات بطريق القاهرة الاسكندرية الزراعى،** البدء فى أعمال الطرق والأعمال الصناعية لربط طريق مطار برج العرب الجديدة بالطريق الاسكندرية/ القاهرة الصحراوى، البدء فى اجراءات نزع الملكية وجسر طريق الرياض/ سيدى سالم، انهاء القطاع الثالث من طريق الجارة/ سيوة بطول 28 كم والمشروع بالكامل، الانتهاء من طريق الجارة/ بئر النص بالكامل بطول 110 كم، **البدء فى أعمال الدراسات والتصميم لربط طريق شبين الكوم/ طملاى بالدائرى الاقليمى بطول 20.2 كم والمرحلة الأولى من ازدواج طريق مطروح/سيوه،** استكمال الرصف لمسافة 50 كم من محور تنيدة/ منفلوط، انهاء أعمال الكوبرى على طريق هضبة أسيوط، استكمال المرحلة الاولى بطول 7.1 كم من الطريق الاقليمى الشرق بأسوان، البدء فى أعمال الدراسات والتصميم لكل **من طريق الاقصر/ مرسى علم** وازدواج ورفع كفاءة الطريق الصحراوى الغربى واعمال الطرح والترسيه والبدء فى التنفيذ

مبادرة الشفافية لوزارة المالية Ministry of Finance Transparency Initiative
www.budget.gov.eg

	انهاء العمل بنفق مراد والبدء فى تنفيذ نفق سيارات امام كلية الفنون التطبيقية لمحور صفط اللبن مرحلة ثانية استكمال توسعة كوبرى الفنجرى المعدنى الحالى المار فوق **طريق صلاح سالم** البدء فى اعمال نزع الملكية وتحويلات المرافق لمحور الملك سلمان استكمال العمل بتطوير المحاور والتقاطعات الرئيسية **بمحافظة الاسماعيلية** استكمال العمل بطرق بمحافظة السويس بطول 25 كم
الطرق الداخلية (الجهاز المركزى للتعمير) بتكلفة 531.2 مليون جنيه	**استكمال وانهاء طرق بمطروح بطول 150 كم والبدء فى طرق بطول 200 كم** انهاء اعمال الأسفلت لكافة قطاع الطرق وانهاء المشروعات **بجنوب الصعيد** انهاء رصف 43 كم طرق واستكمال رصف 30 كم **بمرسى علم وشلاتين وحلايب بالبحر الأحمر** استكمال رفع كفاءة طرق فرعية بمحافظات القناة الانتهاء من استكمال انشاء ورصف طرق بطول 28 كم **بشمال سيناء** الانتهاء من استكمال انشاء ورصف طرق بطول 14 كم **بجنوب سيناء** الانتهاء من رصف مسافة 28 كم طرق داخلية والبدء فى أعمال رصف 10 كم طرق **بالواحات بالوادى الجديد**
6. برنامج تطوير قطاع الصحة	**إجمالى التكلفة 11.2 مليار جنيه**
أهم المشروعات المنفذة موزعة على المحافظات	إقليم القاهرة: 35.8% إقليم الإسكندرية: 12.3% إقليم الدلتا: 13.6% إقليم القناة وسيناء: 13.6% إقليم الصعيد: 24.7%
7. برنامج تطوير قطاع التعليم	**إجمالى التكلفة 15.2 مليار جنيه**
أهم المشروعات المنفذة موزعة على المحافظات	**إقليم القاهرة: 18.9%** **إقليم الإسكندرية: 17.4%** **إقليم الدلتا: 20.5%** **إقليم القناة وسيناء: 13.6%** **إقليم الصعيد: 29.5%**
8. برنامج تطوير قطاع الكهرباء	**إجمالى التكلفة 5.1 مليار جنيه**
أهم المشروعات المنفذة	مساهمة الخزانة فى تمويل الإنفاق على المحطات النووية لتوليد الكهرباء
9. برنامج تطوير هيئة سكك حديد مصر	**إجمالى التكلفة 6.4 مليار جنيه**
أهم المشروعات المنفذة	**إحلال وتجديد الخطوط الحديدية، والوحدات المتحركة وتجديد العربات، وتطوير ورش الهيئة، وتطوير نظم الرقابة، وتوفير عوامل الأمان.**

إجمالى استثمارات الجهاز الحكومى ١٤٨.٥ مليار جنيه بموازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليار جنيه)

هيكل الاستثمارات الحكومية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

جدول يوضح الاستثمارات الحكومية فى قطاعى التعليم والصحة (موزعة على المحافظات) بالموازنة المعتمدة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ [١]

(مليون جنيه)

المحافظات	عدد السكان (مليون نسمة)	إجمالى الإنفاق على التعليم والصحة	الانفاق على الصحة	الانفاق على التعليم
محافظة القاهرة	٩.٥	٣,٢٥٢,٩٨٢	٢,٢٣٨,٣٥٤	١,٠١٤,٦٢٨
محافظة الجيزة	٨.٦	١,٤٠٣,٨٧٨	٤٧٢,٧٩١	٩٣١,٠٨٧
محافظة القليوبية	٥.٦	٧٤١,٢٩٥	٢٢٠,٥٨٢	٥٢٠,٧١٣
محافظة الغربية	٥.٠	٧٧٧,١٣١	٢٧٨,١١٦	٤٩٩,٠١٥
محافظة المنوفية	٤.٣	٨٦٣,٧١٤	١٤٨,٥١٧	٧١٥,١٩٧
محافظة كفر الشيخ	٣.٤	٦٠٣,٠٦٢	١٥٢,٥٢٩	٤٥٠,٥٣٣
محافظة الدقهلية	٦.٥	١,٠٣٣,٠٤١	٤٣٨,٦٦٦	٥٩٤,٣٧٥
محافظة دمياط	١.٥	٥٤٦,٨٥٩	١٢٦,٦١٢	٤٢٠,٢٤٧
محافظة الأسكندرية	٥.٢	٢,١٨٤,٨٥١	٦٨٩,٨٧٨	١,٤٩٤,٩٧٣
محافظة مطروح	٠.٤	٣٣٨,٥٢٦	٩٠,٠٠٠	٢٤٨,٥٢٦
محافظة البحيرة	٦.٢	٧٠٠,٦٣٠	١٧٩,٧٦٤	٥٢٠,٨٦٦
محافظة بورسعيد	٠.٧	٥٩١,٣٣٠	٣٩١,٠٠٠	٢٠٠,٣٣٠
محافظة الإسماعيلية	١.٣	٦٥٤,٣٥٦	٢٨٥,٠٠٠	٣٦٩,٣٥٦
محافظة السويس	٠.٧	٣٥٨,٢٩٧	٦٢,٢٠٠	٢٩٦,٠٩٧
محافظة البحر الأحمر	٠.٤	١٠٠,٧٤٦	٢٦,٠٢٥	٧٤,٧٢١
محافظة شمال سيناء	٠.٥	٣٣٣,٦٧٩	٥٥,٠٠٠	٢٧٨,٦٧٩
محافظة جنوب سيناء	٠.١	١٤٩,٩٤٩	٢٢,٢٣٣	١٢٧,٧١٦
محافظة الشرقية	٧.٢	٨٤٩,٥٩٠	٢٨٩,٠٠٠	٥٦٠,٥٩٠
محافظة الفيوم	٣.٦	٥٩٤,٥٥٤	٩٦,٠٠٠	٤٩٨,٥٥٤
محافظة بنى سويف	٣.٢	٥٥٤,٣٦٣	٨٨,٢٠٠	٤٦٦,١٦٣
محافظة المنيا	٥.٥	٩٠١,٠١٣	٤٥٦,٩٦٥	٤٤٤,٠٤٨
محافظة أسيوط	٤.٤	٨٤٦,٦١٧	٣٣٠,٠٠٠	٥١٦,٦١٧
محافظة الوادى	٠.٢	٢١٩,٨٦٩	٨٨,٠٠٠	١٣١,٨٦٩
محافظة سوهاج	٥.٠	٩٦٢,٧٥٣	٣٩٣,٧٦٤	٥٦٨,٩٨٩
محافظة قنا	٣.٢	٨٢٣,٨٩١	٣٠١,٥٠٠	٥٢٢,٣٩١
محافظة أسوان	١.٥	٥٢٣,١٢٥	٧٤,٦٤٦	٤٤٨,٤٧٩
محافظة الأقصر	١.٣	٣٦٨,٣٣٤	١٧٤,٣٥٣	١٩٣,٩٨١

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى.
لا تشمل الإستثمارات غير الموزعة

ترتكز سياسة الحكومة فى مجال الحماية الاجتماعية على خمسة مرتكزات:

١. زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارهما خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخول.

٢. إيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.

٣. التوسع فى برامج الحماية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الاولى بالرعاية بالشراكة مع مؤسسات التنمية، مع رفع معدلات الاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية.

٤. تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من ثمار النمو الإقتصادي.

٥. التحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة.

وفى ضوء الإصلاحات المستهدفة تولى الحكومة أهتماماً بالجانب الإجتماعى من خلال الإستمرار فى تعزيز مجهودات ايجاد شبكة حماية اجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة الى تطوير آليات استهداف الفئات الأول بالرعاية. ويأتى على رأس الإصلاحات المتبعة فى هذا المجال التحول من الدعم العينى المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذى يتسم بعدم الفاعلية الى الدعم النقدى المباشر الموجه للفئات الاولى بالرعاية. هذا بالإضافة الى توجيه مخصصات كافية لتمويل قانون التأمين الصحى الموحد الشامل فى ٢٠١٨/٢٠١٩ والتوسع فى الانفاق الاستثماري لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

حزمة إستثنائية من البرامج الإجتماعية لعام ٢٠١٨/٢٠١٩

إقرار حزمة إستثنائية من البرامج الإجتماعية في يونيو ٢٠١٨ لتخفيف العبء عن المواطنين بقيمة ٦٧ مليار جنيه على النحو التالى (تم توفير هذه المبالغ من الوفر المالي المحقق من رفع دعم الكهرباء والبترول):

حزمة إستثنائية خاصة بالأجور والمعاشات لعام ٢٠١٨/٢٠١٩

الاجراء	التكلفة (مليار جنيه)
الاجمالى	٦٧
زيادة فاتورة أجور العاملين بالدولة (نحو ٥,٢ مليون مستفيد)	
(العلاوة السنوية الدورية + مبالغ إضافية)	٣٠
اقرار زيادة سنوية لاصحاب المعاشات المدنية والعسكرية	
بنحو ١٥٪ وبحد ادنى للزيادة قدره ١٥٠ جنيه (نحو ١٠ مليون مستفيد)	٢٨
زيادة حد الإعفاء وزيادة نسب الخصم الضريبى لأصحاب الأجور المنخفضة	٩

برامج الدعم بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩

تشمل برنامج دعم السلع التموينية، وبرامج الدعم النقدي غير المشروط، مثل تكافل وكرامة، وبرامج الحماية الاجتماعية للمتضررين من النكبات والكوارث، وبرامج التغذية المدرسية، وبرامج التأمينات الإجتماعية، والحماية الاجتماعية لمحدودي الدخل والمطلقات من خلال بنك ناصر الإجتماعى، وحماية وتأهيل وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الخدمات المقدمة من خلال المؤسسات التأهيلية المختلفة.

نظام التأمين الصحى الشامل

تشمل العديد من الإجراءات لضمان بدء تطبيق المنظومة الجديدة للتأمين الصحي الشامل من خلال مساندة وزارة المالية لوزارة الصحة والسكان وجميع الجهات المعنية بالمنظومة الجديدة للتأمين الصحي والتأكيد على التزام الخزانة العامة بدعم الأعباء المالية للمنظومة الجديدة لحين اكتمال قدرة المنظومة على تمويل نفسها ذاتيًا، مع تحمل الخزانة عبء اشتراكات غير القادرين.

زيادة مخصصات الصحة والتعليم

• فى إطار حرص الدولة على تنمية المواطن وبإعتبار أن التعليم والصحة من ركائز التنمية البشرية. فقد خصصت موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ زيادة غير مسبوقة في مخصصات التعليم والصحة، ليصلان إلى نحو ١٧٧,٤ مليار جنيه مقابل نحو ١٦٢ مليار جنيه فقط في موازنة العام المالي الماضي فيما يعد أكبر زيادة في مخصصاتهما في تاريخ الموازنات المصرية.

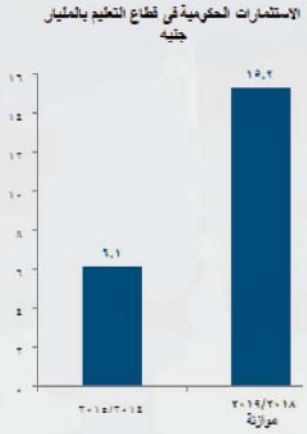

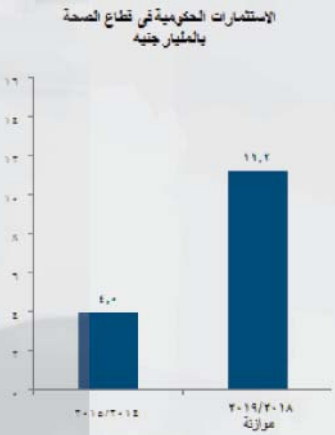

وبلغت اعتمادات قطاع الصحة نحو ٦١,٨ مليار جنيه في الموازنة الجديدة، وقطاع التعليم ١١٥,٧ مليار جنيه (منها ٨٨,٧ مليار جنيه للتعليم قبل الجامعى، و٢٧ مليار جنيه للتعليم العالى والجامعى). وذلك بخلاف مبالغ إضافية مخصصة بموازنة ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ١٣,٥ مليار جنيه للتعليم الأزهرى، ونحو ١٢,٥ مليار جنيه للمستشفيات الجامعية.

وتشمل أهم مجالات الإنفاق على قطاع التعليم تدريب وتأهيل المعلمين والتغذية المدرسية والأنشطة التعليمية وطباعة الكتب المدرسية والصيانة الدورية للأصول التعليمية وبناء الفصول والمعامل وتطبيق أساليب تعليمية تكنولوجية تسهل من الأداء الوظيفى للعملية التعليمية. بينما تشمل أهم نفقات قطاع الصحة التوسع فى تقديم الخدمات الصحية والإرتقاء

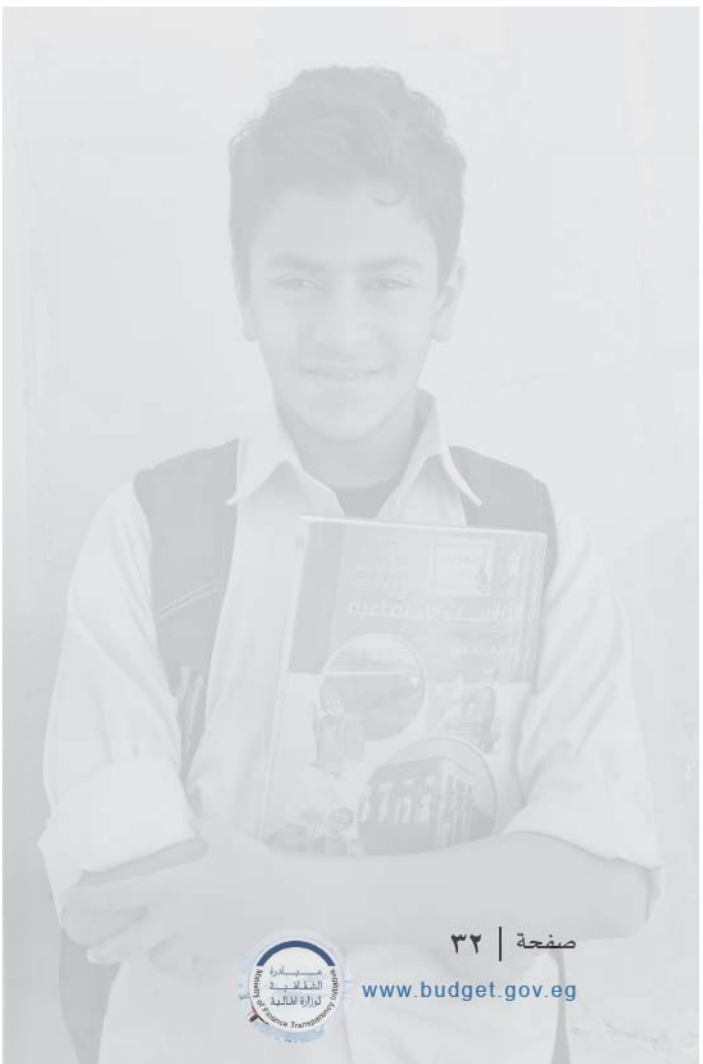

بها لتوسيع شبكة التغطية الصحية وتأهيل وتدريب الأطباء وتوفير مستلزمات الخدمات الصحية وبناء الوحدات الصحية والمستشفيات والتوسع فى الأقسام الطبية للعمل على تقليل الزحام وتأخر وصول الخدمات الطبية، وتوفير الأدوية وتوزيعها على الوحدات الطبية لضمان توافر مقومات الصحة العامة لتحسين صحة المواطن المصرى مما يساهم فى زيادة قدرته الإنتاجية.

• رصد مخصصات لبرنامج العلاج على نفقة الدولة بقيمة ٥,٦ مليار جنيه، إلى جانب ١,٥ مليار جنيه لسداد اشتراكات غير القادرين في التأمين الصحي، وأيضا تخصيص ٦٩ مليار جنيه مساهمات لصناديق المعاشات بزيادة ١٦,٥ مليار جنيه تقريبا عن العام المالي الماضي.

• زيادة المخصص لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية إلى ٧,٠ مليار جنيه مقابل ٦,٤ مليار جنيه عن العام المالي الماضي، بالإضافة إلى التأمين الصحي للطلاب ودعم المرأة المعيلة ودعم الأطفال دون السن المدرسي ومعاش الضمان الاجتماعى.

التوسع فى مخصصات الغاز الطبيعى:

كما تم رفع مخصصات مشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل من نحو ١,٢ مليار جنيه العام الماضي إلى ٣,٥ مليار جنيه بالموازنة الجديدة بنسبة زيادة ١٩٢٪.

التوسع في برامج الدعم النقدي:

بلغ إجمالى الدعم الموجه لبرنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الإجتماعى نحو ١٧,٥ مليار جنيه بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩

برامج أخرى

• تبلغ مخصصات برامج الدعم السلعي المختلفة نحو ١٩٤,٨ مليار جنيه لتشمل دعم السلع التموينية بقيمة ٨٦,٢ مليار جنيه، ولدعم المواد البترولية ٨٩,١ مليار جنيه، ولدعم الكهرباء ١٦ مليار جنيه، ولدعم الأدوية وألبان الأطفال ١,٥ مليار جنيه، ومليار جنيه لدعم شركات المياه.

كما أن الموازنة تقدم أيضًا دعم ومنح لقطاعات التنمية بقيمة ١,١ مليار جنيه تتضمن دعم تنمية الصعيد ودعم فائدة القروض الميسرة وصندوق مركبات النقل السريع، إلى جانب رصد ٤ مليار جنيه من اجل دعم وتنشيط الصادرات.

الإيرادات العامة هى مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال العام من مصادرها المختلفة سواء في شكل ضرائب أو رسوم أو منح أو أرباح الشركات والهيئات التي تمتلكها أو تساهم في ملكيتها الدولة. تستهدف الحكومة فى مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ اتخاذ إجراءات هيكلية فى العمق وعدم الجباية مع إستقرار القوانين الضريبية الحالية. وإحداث إصلاح مؤسسى يهدف إلى تعظيم موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية، وتعزيز العدالة الإجتماعية، بالإضافة إلى السعى نحو استيداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة على سبيل المثال من خلال برنامج الطروحات العامة، و التعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وتبنى سياسات التسعير السليم للسلع والخدمات ومدخلات الإنتاج.

إجمالى الإيرادات الضريبية وغير الضريبية فى موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩

(بالمليون جنيه)

	القيمة	نسبة إلى إجمالى الإيرادات الضريبية
إجمالى الإيرادات	٩٨٩,١٨٨	
الإيرادات الضريبية ومنها	٧٧٠,٢٨١	
الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٢٥٣,١٩٨	٣٢.٨٧٪
الضرائب الجمركية	٤٥,٣٢٨	٥.٨٨٪
الضرائب العقارية	٥,٢٠٠	٠.٦٨٪
الضرائب على السلع والخدمات	٣٦٨,٨٧٣	٤٧.٨٩٪
	القيمة	**نسبة إلى إجمالى الإيرادات غير الضريبية**
الإيرادات غير الضريبية ومنها	٢١٧,٧٦٦	
من هيئة البترول	٢٥,٠٧٣	١١.٥١٪
من قناة السويس	٣٢,٩٦٠	١٥.١٤٪
الهيئات الإقتصادية	٧,٣٩٤	٣.٤٠٪

المصدر: وزارة المالية.

ومن المستهدف أن تصل الايرادات بمشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ نحو ٩٨٩ مليار جنيه (معدل نمو سنوي قدره ٨, ٢٢ ٪) مقارنة بالعام السابق، ليصل إجمالي الحصيلة إلى ٨, ١٨٪ من الناتج المحلي (بزيادة قدرها نحو ٦, ٠ ٪ من الناتج المحلى عن العام السابق). تعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة. حيث من المتوقع أن تصل حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزى والبترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى نحو ١٧٢ مليار جنيه(بمعدل نمو ٣٦٪ مقابل العام السابق)، ومن المتوقع أيضاً أن تصل حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات إلى ٣٦٩ مليار جنيه (بنسبة نمو ٥, ٢٥٪).

أهم الإصلاحات على جانب الإيرادات:

"المرحلة المقبلة تشهد إصلاحات في الإدارة الضريبية و إصلاحات تشريعية تشمل الميكنة وخلق مناخ صحى للتعامل مع دافعى الضرائب بهدف توسيع القاعدة الضريبية مع إستقرار القوانين الحالية "

" برنامج الطروحات العامة يؤدى إلى مصادر إيرادات جديدة تساهم فى تمويل ضروريات الإنفاق العام وتنمية الإنسان والحماية الإجتماعية"

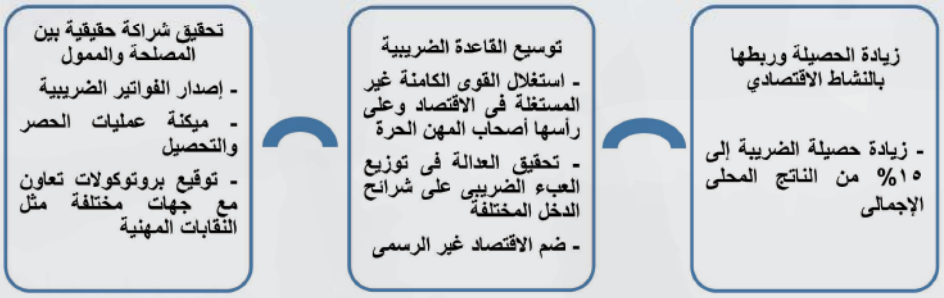

١. تعظيم الموارد الضريبة وغير الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتنويع مصادر الايرادات غير السيادية.

٢. استهداف زيادة الضرائب من الجهات غير السيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوى قدره ٥, ٠-١٪ من خلال توسيع القاعدة الضريبية وزيادة درجة ارتباطها بالنشاط الاقتصادى، والحد من الإعفاءات والتهرب الضريبي.

٣. العمل على تحسين الإدارة الضريبية من خلال زيادة الفاعلية في تحصيل المستحقات وتوحيد الاجراءات الضريبية، وتطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.

٤. المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشركات المملوكة للدولة والتي من المتوقع أن تحقق حصيلة قدرها ٥, ١١ مليار جنيه للخزانة في ٢٠١٨/٢٠١٩.

٥. التسعير السليم للسلع والخدمات التي تقدمها الدولة.

٦. التوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص.

٧. إصدار قرارات وزارية لإلزام المجتمع الضريبي وبقية فئات المجتمع بالسداد الالكتروني لمستحقات الدولة بدل "الكاش"

٨. تفعيل قانون إنهاء المنازعات الضريبية مما أدى إلى حل الكثير من الخلافات الضريبية بين مصلحة الضرائب والممولين وزيادة الحصيلة الضريبية.

٩. حزمة من الإجراءات المالية لزيادة الإيرادات العامة وضبط الإنفاق الحكومى تشمل إعداد مشروع قانون بأيلولة نسبة ٢٥٪ من الفوائض المرحلة للهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وبنسب تتراوح بين ٥٪ الى ١٥٪ من الأرصدة النقدية للحسابات والصناديق الخاصة التي تزيد عن ٥ مليار جنيه.

١٠. تعديلات قانون الجمارك وتشمل:

• إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التى تسهم في حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، وتطبيق قانون جديد للجمارك بهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفى نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين.

• مشروع النافذة الواحدة: تطوير البنية التحتية لمشروع النافذة الواحدة وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة.

• مشروع الإقرار الجمركي الإداري الموحد SAD:وهو نظام الكترونى يسمح باستخدامه في كل أنظمة التخليص الجمركي على البضائع سواء الواردات أو الصادرات أو نظام الترانزيت.

١١. تطوير منظومة الضرائب العقارية على المبانى من خلال رفع كفاءة الإدراة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، علما بان القانون يوجه نصف الحصيلة مناصفة بين تطوير المناطق العشوائية ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التى تقدمها للمواطنين.

١٢. حزمة من الإجراءات لميكنة المالية العامة ودورة الأعمال والخدمات الضريبية لتحسين بيئة الاستثمار.

تقديرات المسار الإصلاحي للعجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة
(نسبة من الناتج المحلى الإجمالي ٪)

مستهدفات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلى الإجمالى %)

تستهدف الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨ /٢٠١٩ خفض العجز الكلي إلي ٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل عجز متوقع بـ٩,٨٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٨. وهو ما يتزامن مع خفض دين أجهزة الموازنة إلي ٩٢,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى نزولاً من ١٠٨٪ في يونيو ٢٠١٧.

وعلي المدي المتوسط، تستهدف الحكومة وضع كل من العجز الكلي والدين علي مسار نزولي لينخفض العجز الكلي إلي نحو٥,٦-٧٪ خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وينخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلي نحو ٧٥-٨٠٪ من الناتج بحلول يونيو ٢٠٢٢. وسيتطلب تخفيض الدين تحقيق تحسناً كبيراً في الميزان الأولى للموازنة ليحقق فائض قدره ٢٪ من الناتج بدءاً من عام ٢٠١٨/٢٠١٩ وعلي المدي المتوسط. تأتي هذه التقديرات في ظل الإصلاحات المالية والإقتصادية الهيكلية الساعية إلي زيادة تنافسية الاقتصاد المصرى من ناحية لدعم استثمارات القطاع الخاص وبالتالي خلق فرص عمل أكثر للمواطنين، ومن ناحية أخري خلق مساحة مالية لتوجه نحو التعليم والصحة والخدمات العامة وبرامج الحماية الإجتماعية.

كما تستهدف الحكومة زيادة معدل النمو الإقتصادي علي المدي المتوسط لمستوي ٦,٣٪. ويتطلب ذلك رفع معدلات الاستثمار المستهدفة عند ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي التي تسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات التشغيل. ومن المستهدف أن ترتفع معدلات النمو في عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ إلي ٥,٨٪ مقابل ٥,٤٪ متوقع.

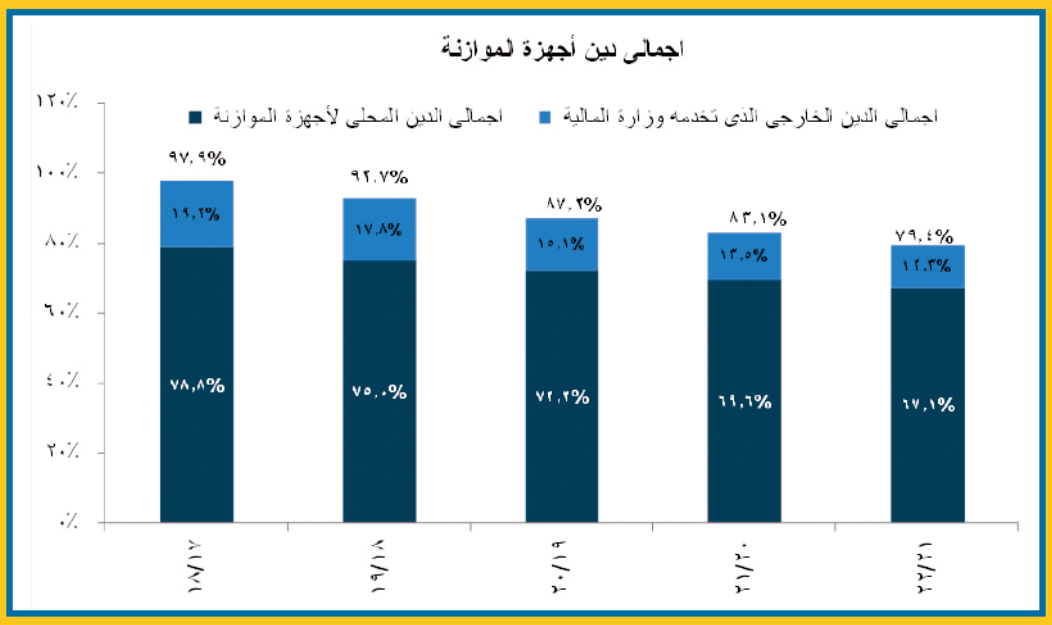
اجمالى دين أجهزة الموازنة
اجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة
اجمالى الدين الخارجى الذى تخدمه وزارة المالية
١٢٠٪
١٠٠٪
٨٠٪
٦٠٪
٤٠٪
٢٠٪
٠٪
٩٧,٩%
١٩,١%
٧٨,٨%
٩٢,٧%
١٧,٨%
٧٥,٠%
٨٧,٢%
١٥,١%
٧٢,٢%
٨٣,١%
١٣,٥%
٦٩,٦%
٧٩,٤%
١٢,٣%
٦٧,١%
١٨/١٧
١٩/١٨
٢٠/١٩
٢١/٢٠
٢٢/٢١

بالرغم من توقع تزايد معدلات نمو الإقتصاد العالمى الإ أن هناك عدد من المخاطر المتوقعة والتى لابد أن يكون لها تأثير علي اداء الاقتصاد مصرى، وهو ما تم مراعاته عند إعداد موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩. ومن أهم المتغيرات التى تم أخذها فى الإعتبار هى التغير فى معدلات نمو الإقتصاد العالمي والتجارة العالمية، وأسعار الصرف، والفائدة، الأسعار العالمية للبترول والقمح.

الأسعار العالمية للنفط:

في حالة زيادة سعر البرميل بنحو ١ دولار/برميل فمن المتوقع أن يكون لذلك أثر مالى سلبى على العجز الكلى المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور صافى علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ٤ مليار جنيه والذى يمثل نحو ٠,٠٨ ٪ من الناتج المحلى، الأمر الذى سيكون له مردود سلبى على الموازنة العامة للدولة من خلال الحد من الموارد المتاحة لتعزيز الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي. وهو الأمر الذى ينطبق أيضاً على زيادة أسعار القمح و المواد الغذائية في ضوء الارتفاعات التى تشهدها الأسعار العالمية مما سيكون له تأثير مباشر على زيادة مخصصات الدعم للمواد البترولية والكهرباء.

سعر الصرف:

نظراً لتبنى مصر سياسة سعر صرف مرنة منذ نوفمبر ٢٠١٦ فمن المحتمل أن يؤدى أى تحرك فى زيادة سعر الصرف بعدد من المخاطر على جانب الايرادات والمصروفات مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزى وضرائب الأذون والسندات.

فمن المتوقع ان يصل صافي الأثر المالى السلبى لتراجع الجنيه امام الدولار بنحو ١ جنيه/للدولار على الميزان الاولى للموازنة العامة للدولة نحو ٢,٠ مليار جنيه ليتراجع الفائض الاولى المستهدف بنحو ٠,٠٥ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

التجارة العالمية:

كما تشير التوقعات إلى تباطؤ معدلات نمو التجارة العالمية. وهو ما سيؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبى اذا تراجع بنمو التجارة العالمية بـ١٪ على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٩٨٠ مليون جنيه.

أسعار الفائدة:

قد تتجه دول كثيرة إلى تبنى سياسات نقدية لخفض معدلات التضخم على سبيل المثال السياسة النقدية التى تقوم بها الإدارة الأمريكية بتقليل حجم التمويل الخارجى وهو ما قد يترتب علية عدد من الأثار السلبية على رفع أسعار الفائدة المحلية بنحو ٥٠ إلى ١٠٠ نقطة مئوية وبالتالى زيادة تكلفة الدين، بالإضافة إلى الاثر السلبى فى الضغوط على أسعار الصرف. ومن المقدر أن يؤدى زيادة متوسط أسعار الفائدة بـ١٪ خلال العام إلى زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو ٤-٥ مليار جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٩.

ما هو الهدف من زيادة تذكرة مترو الأنفاق؟

تعد هيئة سكك حديد مصر هيئة إقتصادية مستقلة عن الموازنة العامة للدولة. وتتمثل العلاقة مع الموازنة العامة فى سد العجوزات التى تحققها الهيئة من الموازنة العامة للدولة أو تحويل فوائض للموازنة. ونظراً لإرتفاع التكاليف التى تتحملها الهيئة من مصاريف الصيانة والتشغيل وغيرها من النفقات الحتمية وخصوصاً بعد زيادة أسعار الكهرباء فقد أصبح الحفاظ على سعر تذكرة المترو عبئاً إضافيا لا يسمح بتلبية النفقات الأساسية وعوامل الأمن والسلامة مما دفع الهيئة كجهة مستقلة بزيادة تذكرة المترو خلال الفترة الأخيرة للعمل على تغطية التكلفة الحقيقية لخدمات المترو التى يتلقاها المواطن ولتلبية مصاريف الصيانة والإلتزام بمعايير الأمن والسلامة.

عاوز أعرف أكثر عن خطة الحكومة لتطوير مترو الأنفاق؟

- إستكمال أعمال المرحلتين المتبقيتين من الخط الثالث (المرحلة الثالثة: العتبة/ إمبابة، والمرحلة الرابعة: الأهرام مطار القاهرة)
- إستكمال أعمال الخط الرابع
- المرحلة الأولى من الخط الرابع (٦ أكتوبر/ ميدان الرماية بطول ١٩ كيلو متر، وعدد ١٧ محطة)
- تطوير خطوط المترو الحالية من خلال توريد ٢٢٥ بوابة تذاكر تلامسية للخطين اللأول والثاني، وتوريد ستة قطارات للخط الثانى
- مد الخط الثانى لمدينة قليوب
- استكمال اعمال نفق ميدان الرماية

(لمزيد من التفاصيل الرجوع الى قسم الملاحق نقطةة الملامح الرئيسية لشبكة مترو الانفاق)

عاوز أعرف عن الضريبة العقارية؟ ومين المفروض يدفعها؟

الضريبة العقارية هى مش ضريبة جديدة وبتحل محل ضريبة "العوائد" اللى بتفرض على العقارات. والضريبة ليها اعفاءات وبتقدر بإسلوب حسابى بتقوم فيه مصلحة الضرائب العقارية بإفتراض قيمة ايجارية لأى عقار سواء كان ملك او أيجار علشان تحدد هو مطبق عليه القانون او معفى، ولو العقار خاضع للضريبة بيتم إحتساب نسبة الضريبة المفروضة عليه وفقاً للقيمة الإيجارية المقدرة وبتتراوح شرائح الضريبة من ١٠٪ فى الشريحة الأولى وتصل إلى اعلى معدلاتها بسعر ٤٠ ٪ فى الشريحة الأخيرة. (لمزيد من التفاصيل الرجوع الى قسم الملاحق والذى يلقى الضوء على الضريبة العقارية بشكل مفصل فى صورة أسئلة وأجوبة)

ما هو الإقتصاد الرقمى وإزاى وزارة المالية بتسعى لتطبيقه؟

الإقتصاد الرقمى بيشمل كل الإجراءات الإصلاحية الى بتقوم بها الدولة لتطوير مؤسساتها للتتحول من النظام اليدوى الى النظام الإلكترونى فى حصر المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين. على سبيل المثال بتسعى وزارة المالية للتحول الى الأقتصاد الرقمى من خلال إجراءات عديدة مثل حث الممولين والمسجلين بالضرائب على التقدم بإقراراتهم إلكترونياً واللى هيساعد على احكام الرقابة علي الإيرادات العامة وعمليات تلقي وفحص الاقرارات الضريبية. والتطور ده في ميكنة تقديم الاقرارات الضريبية بيساهم في تقليل عدد مرات تردد الممولين والمسجلين علي ماموريات الضرائب وبيتيح فرصة أفضل لماموري الضرائب القيام بمهامهم الاساسية في فحص الملفات الضريبية للحد من التهرب الضريبى وكمان بيساعد فى خلق قواعد بيانات دقيقة وتقليل الوقت والمجهود لتقديم الخدمات الحكومية الأمر اللى بيسهل على المواطن الحصول على الخدمات الحكومية (لمزيد من التفاصيل برجاء الرجوع الى الملاحق برنامج التحول إلى المجتمع الرقمي).

١٥-أهداف وإختصاصات وزارة المالية

أهداف الوزارة: صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية محددا فى مادته الأولى هدف وزارة المالية بأنه "رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة وتنسيق الموازنات وترشيد وضبط الإنفاق الحكومى وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية".

إختصاصات الوزارة: ترتكز الاختصاصات التي تمارسها وزارة المالية على محاور أساسية هي:

الدور الاقتصادى:

- اقتراح ورسم السياسة المالية العامة بما يكفل تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في وضع السياسة النقدية العامة بالاشتراك مع الجهات المعنية لتحقيق التناسق بينها وبين السياسة المالية.
- وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالنواحي المالية التي تكفل تحقيق الأهداف القومية.
- إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة ضمن إطار الخطة العامة للدولة والتقدم بها إلى الجهات المعنية.

الدور الرقابي:

- الإشراف على تنفيذ الموازنة العامة للدولة بعد التصديق عليها ومتابعتها و تقويم النتائج بما يكفل تحقيق الخطة العامة للدولة .
- ممارسة أعمال الرقابة والمتابعة والإشراف الفني على الأجهزة المالية والحسابية في حدود القوانين واللوائح المتعلقة بهذا الشأن .
- تخطيط ومتابعة عمليات الشراء والبيع للجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة.

الدور التشريعي:

- دراسة وإعداد التشريعات المالية وإبداء الرأي في التشريعات التي تعدها الوزارات الأخرى التي يترتب عليها تحميل الخزانة بأعباء مالية جديدة.

- إجراء الدراسات والبحوث الخاصة بالسياسات المالية في ضوء التطورات المالية والاقتصادية الداخلية والخارجية و دراسة خطط الإصلاح التشريعي اللازم في هذا الشأن.

- المشاركة في مراجعة كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمنح والقروض بالاشتراك مع الجهات المعنية.

- إجراء الدراسات التشريعية اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية للربط بين الخطة العامة للدولة والخطط التمويلية للعملات المحلية والأجنبية.

الدور التنفيذي:

- تدبير الموارد المالية وتجميع فائض الإيرادات والاحتياطيات العامة لصناديق التمويل وأموال هيئات التامين والاستثمار والقروض المحلية والأجنبية وغيرها من الأموال المتاحة والمشاركة فى تنظيم استخدام الموارد العامة مع وزارة التخطيط لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والموارد العامة للدولة.

- تقدير وتحديد ومتابعة وتحصيل الموارد العامة وكل ما يناط بأجهزة الوزارة تحصيله.

- ممارسة أعمال الخزانة العامة.

- إدارة وتصفية الأموال التي آلت إلى الدولة بموجب قوانين التأميم والحراسة أو بمقتضى أحكام محكمة القيم.

• **التضخم:** هو معدل الزيادة في مؤشر أسعار السلع الأساسية اللى بيستهلكها المواطن في حياته اليومية والتضخم بيؤدى الى فقدان القوة الشرائية. والتضخم بيحصل نتيجة عدة عوامل ومنها إرتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، او نتيجة لاسباب تتعلق بزيادة تداول النقود ولا يقابلها زيادة في الانتاج، او بسبب تعطل قنوات الانتاج، أو بسبب عوامل خارجية مثل ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج، وضعف قوة الجنيه امام العملات الأجنبيه الاخرى وبالتالى زيادة اسعار الواردات.

• **الناتج المحلي الإجمالي:** هو اجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل البلد خلال سنة. ويعكس هذا الناتج حالة الاقتصاد.

• **تنمية الموارد البشرية:** زيادة القدرة الانتاجية للمواطن ومنها اهتمام الدولة بالانفاق على التعليم والصحة والدورات التدريبية ونقل التكنولوجيا الحديثة.

• **الندرة:** هي لا محدودية متطلبات السكان في عالم محدود الموارد. يبقي لازم نفاضل ونختار بين احتياجاتنا. علشان كده تم تخفيض الدعم علي بعض السلع لنتمكن من تحسين خدمات التعليم والصحة وشبكات الحماية الاجتماعية.

• **تعويم الجنيه:** هو ترك تحديد قيمة الجنيه المصري امام الدولار لأليات العرض و الطلب واسبابه كانت اظهار قيمة الجنية الحقيقة للقضاء على السوق السوداء وتشجيع الاستثمار في البلد.

• **ميزان المدفوعات:** هو صورة إجمالية عن المعاملات التى تتم بين الدولة و باقى دول العالم (مثل استيراد وتصدير السلع والخدمات، تحويلات العاملين بالخارج، الاستثمار الأجنبى المباشر، الاستثمار الأجنبى فى الأوراق المالية ... ألخ) خلال فترة زمنية معينة – بالتحديد سنة. وكلما كان هناك فائض فى ميزان المدفوعات كلما زادت حصيلة الدولة من العملة الأجنبية وبالتالى تلبية متطلباتنا من الاستيراد.

• **الميزان التجاري:** هو جزء من ميزان المدفوعات و يعرض معاملات الدولة من استيراد وتصدير للسلع فقط مع العالم الخارجي.

• **مؤشر مديري المشتريات:** يعكس اداء نشاط القطاع الصناعي ويعتمد في الأساس على عدة مكونات فى عملية التقييم ومنها: التطور فى عدد طلبات التصدير، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. ويعد المؤشر من المؤشرات الهامة التي تعبر عن تقييم النشاط الاقتصادي بالنسبة لمجتمع الأعمال والمحللين والمديرين، ويعد المؤشر عند مستوى ٥٠ هو المقياس الأمثل.

• **الشمول المالى:** السعى نحو إدراج أكبر قدر من المعاملات المالية اليومية للأفراد والمؤسسات من جميع الفئات من خلال البنوك بتقديم منتجات وخدمات مالية مناسبة لكل فئة على حسب احتياجاتها، الأمر الذى من شأنه الإعتماد على القطاع المصرفى بشكل أساسي فى كافة المعاملات المالية بالسوق المصرى وضم الاقتصاد غير الرسمى الى الرسمى والتحول من المعاملات الورقية والنقدية إلى النظم الإلكترونية الحديثة.

• **بعض التعريفات الخاصة بالتقسيم الوظيفي للمصروفات العامة**

الخدمات العامة: تشمل دواوين عام المحافظات والمجالس التخصصية والمجلس القومي لحقوق الانسان وغيرها.

الشئون الاقتصادية: تشمل النقل والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء وغيرها.

وزارة المالية : بدء تطبيق نظام تقديم الإقرارات الضريبية إلكترونيا "أون لاين" إلزاميًا على الأشخاص الاعتبارية من أول اكتوبر عبر الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب

• تقديم الإقرار الضريبي اختياريًا سواء بالنظام الورقي أو الإلكتروني للأشخاص الطبيعية على أن يكون إلزاميًا مع بداية عام ٢٠٢٠

• الانتهاء من البنية التحتية الإلكترونية على مستوى الجمهورية لتنفيذ النظام الإلكتروني الجديد

• مصلحة الضرائب تؤكد إخطار كبار المحاسبين والممولين بالتعريف بألية الإقرارات الإلكترونية

تبدأ مصلحة الضرائب المصرية وجميع المأموريات الضريبية غدًا "الاثنين" الموافق الأول من شهر أكتوبر ٢٠١٨ في تطبيق نظام تقديم الإقرارات الضريبية بصورة إلكترونية وإلزامية للممولين والمسجلين بالمصلحة عبر الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب http://www.incometax.gov.eg

الملاحق

مزيد من التفاصيل حول:

١. منظومة الخدمات التموينية

٢. التوسع في مكاتب التموين

٣. تطور دور الرعاية الإجتماعية

٤. الملامح الرئيسية لشبكة مترو الانفاق

٥. المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٦. أمثلة للجهود لتطوير قطاع التعليم

٧. أمثلة للجهود لتطوير قطاع الصحة

٨. برنامج التحول إلى المجتمع الرقمي

٩. بعض الأمثلة للإستثمارات الحكومية لتنمية صعيد مصر بخطة ٢٠١٨ / ٢٠١٩

١٠. بعض الأمثلة للإستثمارات الحكومية لتنمية شبه جزيرة سيناء بخطة ٢٠١٨ / ٢٠١٩

١١. بعض الأسئلة والأجوبة بخصوص الضريبة العقارية

1. منظومة الخدمات التموينية

يهدف هذا البرنامج إلى ما يلى:

- إتاحة السلع الأساسية والضرورية بالمنافذ الحكومية سواء الثابتة أو المتحركة على مستوى 40 ألف منفذ.
- زيادة عدد منافذ التوزيع وسلاسل البيع من 1000 منفذ سنوياً إلى 5000 منفذ سنوياً بغرض زيادة المعروض من السلع وإتاحتها.
- تكوين مخزون كاف من السلع الإستراتيجية يصل إلى متوسطات تفي بإحتياجات البلاد لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور.
- رفع كفاءة شبكات التوزيع لضمان تواجد السلع الإستهلاكية فى كافة المناطق، وخاصة المناطق النائية أو المناطق ذات الطبيعة غير المنتجة لهذه النوعية من السلع.
- البدء فى ميكنة الخدمات المقدمة من قبل العلامات التجارية والمنافذ الصناعية، مثل الربط الإلكترونى مع مكاتب السجل التجارى، وإستكمال مشروع ميكنة قواعد بيانات الشركة القابضة للصناعات الغذائية، وإستكمال ربط قواعد البيانات الخاصة بالبطاقات التموينية، فضلاً عن تنفيذ البطاقات وإستبعاد الشرائح غير المستحقة للدعم.

2. التوسع في مكاتب التموين

مؤشرات الأداء	2019/18	2020/19	2021/20	2022/21
عدد مكاتب التموين التي سيتم تطويرها على مستوى الجمهورية (مكتب)	60	200	360	535
نسبة التغطية على مستوى المديرية (٪)	11	37	67	100
عدد المكاتب المميكنة (مكتب)	60	200	360	535
معدل التدريب للعاملين بمكاتب التموين (٪)	60	80	90	100
نسبة شكاوى الجمهور عن الخدمة (٪)	15	10	5	2

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري- الخطة المتوسطة للتنمية المستدامة 22/21-19/18

3. تطور دور الرعاية الإجتماعية

البيان	الوضع الحالي	19/18	20/19	21/20	22/21
عدد مؤسسات الرعاية التى تم تطويرها	0	100	200	300	400
عدد الأخصائيين ومقدمي الخدمات بوزارة التضامن الاجتماعي إلى المستفيدين	1 لكل 25	1 لكل 25	1 لكل 20	1 لكل 20	1 لكل 20
عدد المسنين الحاصلين على خدمات الرعاية الإجتماعية (بالألف)	164.3	168	160	190	200
عدد الأسر الحاصلة على خدمات الإستشارات الأسرية	350	560	1000	1500	2000
عدد النساء اللاتى تم تعزيز قدراتهن في مجال قطاع الأعمال والتسويق	4700	24000	35000	50000	70000
عدد المستفيدات من مشروعات تنمية المرأة الريفية	19000	57000	63000	75000	80000
عدد المستفيدات من مراكزخدمات المرأة العاملة	40000	83000	120000	150000	150000
عدد مراكز خدمات الأسرة والطفل التي تم إنشائها	0	25	30	30	30
عدد الحضانات المنزلية التي تم إنشائها	0	200	600	1000	1000

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري- الخطة المتوسطة للتنمية المستدامة 22/21-19/18

4. الملامح الرئيسية لشبكة مترو الانفاق

خطوط مترو الأنفاق	مدة التنفيذ (سنة)	الأطوال	عدد المحطات			الطاقة التصميمية (راكب/يوم)	التكلفة (مليار جنيه)
			جملة	نفقي	سطحي	علوي	
الخط الأول (حلوان / المرج) يتم تنفيذه على مرحلتين	٩	٤٤,٣ كم منها ٤,٧ كم مسار نفقي	٣٥	٥	٣٠	---	٢مليون	٢,٠
الخط الثاني(شبرا الخيمة / الجيزة) يتم تنفيذه على ٥ مراحل	١٢	٢١,٦ كم منها ١٣ كم مسار نفقي	٢٠	١٢	٨	---	١,٩٤ مليون	١٢
الخطالثالث (إمبابة/ المطار) يتم تنفيذه على ٤ مراحل		٤٧,٨٧	٣٩	٢٧	٥	٧	٢ مليون	
الخط الثالث المرحلة الأولى (العتبة / العباسية) تم الافتتاح فى فبراير ٢٠١٢	٤	٤,٣ كم	٥	٥	--	---	٣٠٠ ألف	٥,٠
الخط الثالث المرحله الثانيه (العباسية / مصر الجديدة) تم الافتتاح فى مايو عام ٢٠١٤	٤	٧,٧ كم	٤	٤	---	---	٣٠٠ ألف	٦,٤
الخط الثالث المرحلة الثالثة (العتبة/ إمبابة) يتم التنفيذ على ثلاثة أجزاء	٧	١٧,٧ كم	١٥	٨	٢	٥	مليون	٣٩,٥
الخط الثالث المرحله الرابعة (مصر الجديده/ المطار) يتم التنفيذ على ثلاثة أجزاء	٥	١٨,١٧ كم	١٦	١	٩	--	٥٠٠ ألف	٢٩
الخط الرابع (ميدان الرماية / مدينة نصر) يتم تنفيذه على مرحلتين		٤٢ كم	٣٧					
الخط الرابع المرحلة الأولى (ميدان الرماية/ الملك الصالح)	٦	١٩ كم	١٧	١٧	–	–	١,٣٥ مليون	٣٩
الخط الرابع المرحله الثانية (عمر بن العاص / مدينة نصر / القاهرة الجديدة)	٦	٢٣ كم	٢٠	--	--	--	١,١٥ مليون	٤٥,٥
الخط الخامس لمترو الانفاق (الوفاء والأمل / الخلفاوي / الساحل)	٦	٢٤ كم	١٧	١٧	–	–		٦٨
الخط السادس لمترو الانفاق (الخصوص / السيده زينب / المعادي الجديدة)	٨	٣٠ كم	١٢	–	–	١٢		٧٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري- الخطة المتوسطة للتنمية المستدامة 22/21-19/18

5.المشروعات الصغيرة والمتوسطة

دور البنك المركزي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- أصدر البنك المركزي تعليماته للبنوك بتخصيص نسبة 91 ٪ من محفظتها الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال أربع سنوات بدءاً من يناير 2016
- قيام البنك المركزي بتعديل تعريف الشركات الصغيرة لتمثل كل شركة يتراوح حجم مبيعاتها من مليون إلى 50 مليون جنيه، وحجم عمالتها أقل من 200 فرد، وذلك للشركات القائمة. أما الشركات الصغيرة الجديدة، فيتراوح أ رسمالها ما بين 50 ألف إلى أقل من 5 ملايين جنيه للمنشآت الصناعية، وأقل من مليون جنيه للمنشآت غير الصناعية، وعمالتها أقل من 200 فرد. وهذه الشركات تمنح تسهيلات ائتمانية بفائدة 5٪ فقط في إطار مبادرة البنك المركزي.
- تعرف المشروعات متناهية الصِغر بأنها تلك التي يقل حجم مبيعاتها عن مليون جنيه، وحجم عمالتها أقل من عشرة أفراد، أما المشروعات متناهية الصِغر الجديدة، فيقل رأسمالها عن 50 ألف جنيه. وهذه المشروعات تحصل على قروض بفائدة 5٪ أيضاً. وقد قرر البنك المركزي في مايو 2017 إضافة هذه المشاريع إلى نسبة الـ20 ٪ المخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الوصول بحجم التمويلات الممنوحة لها إلى 30 مليار جنيه يستفيد منها 10 مليون مواطن.
- وفيما يخص الشركات المتوسطة، فقد عدل البنك المركزي التعريف القائم ليندرج تحت شرعيتها كل شركة يتراوح حجم مبيعاتها ما بين 50 مليون جنيه حتى 200 مليون جنيه، والشركة الجديدة هي التي يتراوح رأسمالها من 5 إلى 15 مليون جنيه للمنشآت الصناعية، ومن 3 إلى 5 مليون جنيه للشركات غير الصناعية.
- وقد أطلق البنك المركزي مبادرته لإقراض هذه المشروعات والعاملة في مجال الصناعة والزراعة بفائدة 7٪ متناقصة لمدة تصل إلى عشر سنوات وبحد أقصى 20 مليون جنيه للعميل الواحد، وتم رفعه في مارس 2017 إلى 40 مليون جنيه، مع إضافة قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة، وقد تم إتاحة 5 مليار جنيه رفعت إلى 10 مليار جنيه توزع على شرائح وتقوم البنوك بإعادة إقراضها بسعر عائد 12٪ لاستخدامها في تمويل رأس المال العامل للشركات المتوسطة.

تفعيل مهام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر:

هو جهاز حل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويضطلع بدوره في توسيع قاعدة المستفيدين من خدماته التمويلية والتسويقية، وفي هذا السياق، تزايدت قيمة التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكلملحوظ من نحو 2.53 مليار جنيه متوسط سنوي للفترة 2012-2014 إلى نحو 575 مليار جنيه في الفترة التالية 2015-2016 بمعدل نمو بلغ 127% وبإجمالى تمويل بلغ 15.2 مليار جنيه خلال الفترة 2015-سبتمبر 2017، ومن المستهدف زيادة قيمة هذا التمويل بشكل تدريجي لتصل عام 2030 حوالي 9.3 مليار جنيه.

السياسات والبرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- الإصلاح التشريعي: تم إنشاء جهاز لتنظيم عمل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتم تفعيل القرار الخاص بإلزام الجهات الحكومية بتخصيص نسبة لا تقل عن 10٪ من الأراضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار بمساحات صغيرة ومرفقة مناسبة لإقامة مشروعات صغيرة.
- المنصة الالكترونية التفاعلية لتقديم الخدمات ودعم اتخاذ القرار: تم تنفيذ المرحلة الأولى للمنصة التفاعلية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما تم إعداد قاعدة معلومات لهذه المشروعات.

- تشجيع ريادة الأعمال: تدريب 26 ألف متدرب في إطار مشروع "وظيفتك جوا بيتك" وبرنامج " أنا رائدة" ومشروع "قرية واحدة منتج واحد"، بالإضافة إلى تشبيك 35 ألف باحث عن عمل، كما تم إعداد خريطة بمقدمي الخدمات للمشروعات المتوسطة والصغيرة تحتوي على أفضل 64 شركة تغطي القاهرة الكبرى والإسكندرية ومحافظات الصعيد، وتأسيس الحاضنة التكنولوجية لصناعة الغزل والنسيج في إطار استهداف زيادة عدد هذه الحاضنات والبالغ عددها حالياً 18 حاضنة.

تطوّر قيمة التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

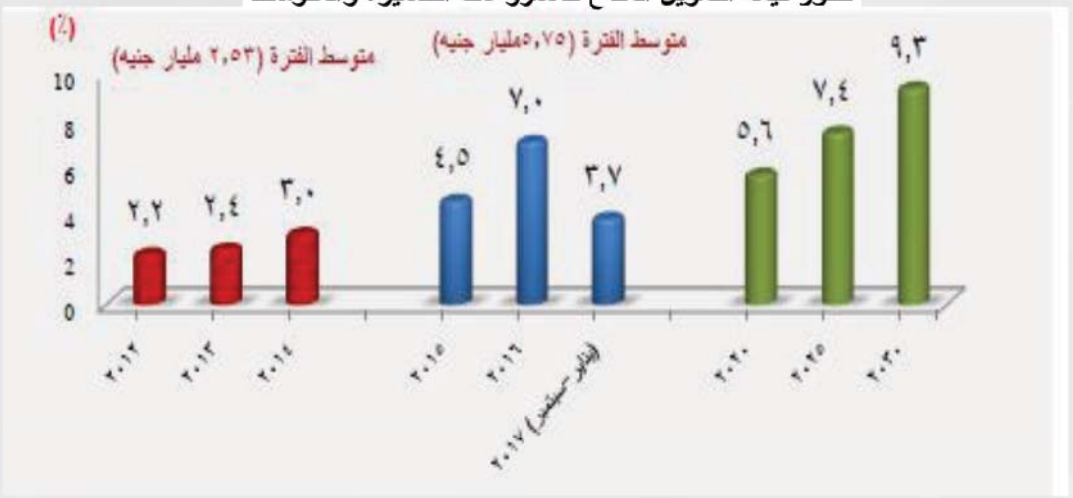

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري- الخطة المتوسطة للتنمية المستدامة 22/21-19/18

6.أمثلة للجهود لتطوير قطاع التعليم

	مرحلة التعليم الأساسي	مرحلة التعليم الثانوي	التعليم الفني	التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة
إنشاء مدارس وفصول دراسية	إنشاء 396 مدرسة جديدة وانشاء 1219 فصلا دراسياً جديد اً باجمالي 26900 مدرسة و319.2 ألف فصل دراسي	إنشاء 143 مدرسة جديدة وانشاء 1418 فصلا دراسياً جديد اً باجمالي 4500 مدرسة و82.4 ألف فصل دراسي، وذلك للحفاظ على متوسط كثافة الفصول ليكون في حدود 40	تطوير حوالي 165 مدرسة عام 2019/18 مقارنةً بحوالي 120 مدرسة تم تطويرها عام 18/2017 مع استكمال تطوير ثلاث مدارس بنظام المجمعات التكنولوجية وفق	إنشاء 10 مدارس جديدة وانشاء 65 فصلا دراسياً جديد اً باجمالي 945 مدرسة و4649 فصلاً وذلك للحفاظ على متوسط كثافة الفصول ليكون في حدود 6 طلاب/فصل في المتوسط.
تأهيل وتجهيز المدارس	تأهيل حوالي 1023 مدرسة جديدة منهم 646 مدرسة بالتعليم الابتدائي للحصول على الاعتماد والجودة.	تأهيل حوالي 133 مدرسة جديدة للحصول على الاعتماد والجودة.	تجهيز 2369 مدرسة بالمعامل اللازمة و إنشاء 25 مركز ابتكار FABLAB علي مستوى الجمهورية مقارنةً بأحد عشر مركزاً عام 2018/17	رفع الكفاءة المهنية لمعلمي الدمج بتدريب 3700 معلم على مهارات التعليم الخاصة بذوي الإعاقة.
تطوير المناهج	ضمان حصول كافة الطلاب (100%) وعددهم 15.4 مليون طالب على وجبات التغذية المدرسية، مقارنةً بنسبة تغطية 87% عام 18/2017	تطوير عدد 120 منهجاً دراسياً	تطوير 170 منهجاً للتعليم الفني باستخدام آليات الكفايات وتحويل 300 منهج إلى منهج تفاعلي اليكتروني وتدريب عشرة آلاف معلم على المهارات الفنية	
تأهيل المعلمين	تعزيز قدرات المعلمين من خلال تدريب 1700 معلم بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني مقارنةً بألف معلم خلال عام 17/2018	زيادة عدد طلاب مدارس الموهوبين والمتفوقين من 4950 طالباً عام 2018/17 إلي 7200 طالب عام 2019/18 بنسبة نمو في حدود 46%	تطبيق منظومة الجودة للتعليم المزدوج بالشراكة مع الجانب الألماني، وذلك في خمسة مدارس وتطبيق معايير النظام التربوي الياباني لعدد ثلاث مدارس ببورسعيد، والعبور، والقليوبية	
دعم الرياضة والتكنولوجيا	دعم الأنشطة الرياضية لطلاب المدارس وذلك بمشاركة 251.7 ألف طالب في الألعاب الجماعية وأنشطة الكشافة في مرحلة التعليم الابتدائي، و181.5 ألف طالب بالتعليم الإعدادي	تطوير البنية التكنولوجية من خلال تزويد 1936 مدرسة بفصل متحرك مزوداً بلاب توب وشاشة عرض ذكية (بالصف الثاني الثانوي)، وتزويد أربعة عشر مدرسة مدارس للمتفوقين بالأجهزة التكنولوجية الحديثة.	التوسع في إنشاء مدارس تعليم فني داخل المصانع، وذلك بعدد مائة مدرسة جديدة مقارنة بحوالي خمسين مدرسة عام 2018/17 بما يساعد الطلاب علي حصد خبرة متكاملة علي المستويين العلمي والعملي ويجعلهم أكثر ملاءمة لسوق العمل مما يساعد على	

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري- الخطة المتوسطة للتنمية المستدامة 22/21-19/18

ملحق رقم (4/3) مؤشرات قياس الأداء التفصيلية لكافة برامج التعليم قبل الجامعي

البيان	الحالى (2018/17)	المستهدف (2019/18)	المستهدف (2020/19)	المستهدف (2021/20)	المستهدف (2022/21)
أولاً: برنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال					
(قاعة) عدد القاعات الجديدة	26508	27378	30633	33463	36293
عدد المدارس اليابانية المنشأة (مدرسة)	22	45	19	18	18
عدد الفصول الجديدة بتمويل القطاع الخاص (فصل)	200	200	200	200	200
عدد الغرف المخصصة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة (غرفة)	600	600	600	600	600
عدد المدارس الحاصلة على االاعتماد في قواعد الجودة (مدرسة)	304	646	954	954	954
عدد الطلاب المستفيدين من المسابقات الدولية للتفوق والابداع (طالب)	36760	36760	36760	36760	36760

زيادة فرص تشغيل العاطلين بالمجتمعات المستهدفة من خلال برامج التنمية المجتمعية كثيفة العمالة مشروعات خدمات مجتمعية كثيفة العمالة	توقيع عقود في مجال رياض الأطفال	عدد الفصول رياض أطفال المنشأة	620
		عدد المدرسين المدربين	620

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري- الخطة المتوسطة للتنمية المستدامة 22/21-19/18

7. أمثلة للجهود لتطوير قطاع الصحة

مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجهة لخدمات الصحة بالخطة الإستثمارية لعام 2019/2018

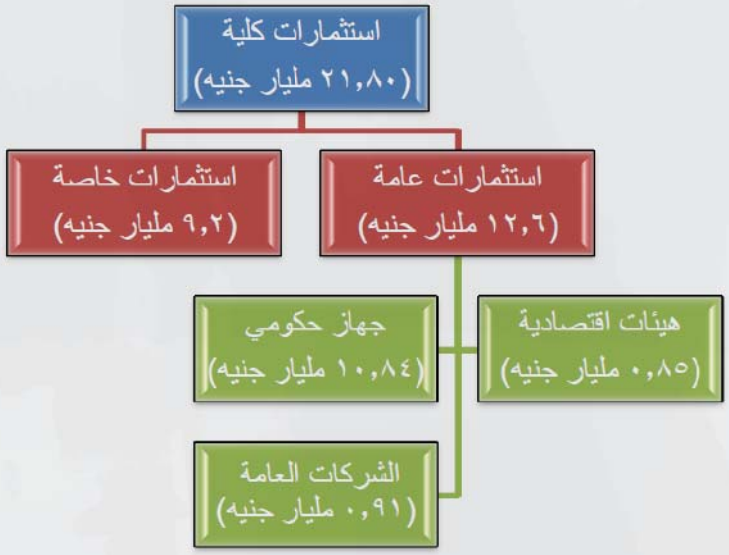

تتضمن الخطة ثماني برامج أساسية لتطوير الخدمات الصحية، وتشمل:

1. برنامج الرعاية الأولية.
2. برنامج الرعاية الوقائية.
3. برنامج الرعاية العلاجية.
4. برنامج خدمات بنوك الدم.
5. برنامج التمريض.
6. برنامج تنظيم الأسرة.
7. برنامج الصيدلة.
8. برنامج الإسعاف.

الملامح الأساسية لبرامج الخدمات الصحية المُستهدف تنفيذها عام 2019/2018

البرنامج	جملة المصروفات (مليون جنيه)	التوزيع النسبي للمصروفات (٪)	الاستثمارات (مليون جنيه)	قيمة بند الأجور (مليون جنيه)
برنامج الرعاية العلاجية	١٤,٠٢٩,٩٠	٥٥,٦	٦,٢٣١,٦٠	٣,٢٧٧,٣٠
برنامج الرعاية الوقائية	٢,٣٨٥,٣٠	٩,٥	٢٩٦,٢	١٩٤,٨
برنامج الرعاية الأولية	٢.٣٦١.٨٠	٩.٤	٩٢٥.١	١١٦.٢
برنامج الإسعاف	١,٩١٧,٥٠	٧,٦	٤١٨,٧	١,١٤٧,٦٠
برنامج الصيدلة	٦٠٠,٧	٢,٤	–	٧٢,٦
برنامج التمريض	٣٢٢,٤	١,٣	–	٤٣,٦
برنامج تنظيم الأسرة	٢٧٦,٣	١,١	٣٠	٣٦,٣
برنامج خدمات بنوك الدم	٢٧٠,٩	١,١	٣٥	١٠٧,٧
الخدمات الداعمة	٣,٠٧٥,٧٠	١٢,٢	٠,١	٢٨٤,٢
الإجمالي	٢٥,٢٤٠	١٠٠	٧,٩٣٦,٦٠	٥,٢٨٠,٢٠

المصدر: وزارة الصحة والسكان، موزانة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠١٩/١٨.

أولاً: برنامج الرعاية العلاجية

يهدف البرنامج إلى توفير خدمات علاجية عالية الجودة ومتاحة من خلال عناصر تقديم الخدمات، وتحسين وتطوير جميع المستشفيات بتصنيفاتها المختلفة، والتركيز على الأمراض الأكثر تأثيراً على صحة المواطن والتي تشكل أهمية استراتيجية يستوجب العمل على مواجهتها.

مستشفيات الطب العلاجى المستهدف إفتتاحها عام 2019/2018

المحافظة	المستشفى	المحافظة	المستشفى
بني سويف	بني سويف العام (مرحلة ثالثة)	الأقصر	البياضية
الجيزة	صدر الجيزة	البحر الأحمر	رأس غارب
الفيوم	طامية	المنيا	سملوط / دير مواس
القليوبية	الخانكة / كفر شكر	أسيوط	منفلوط / أبو تيج
مطروح	سيدي براني / السلوم		

المصدر: وزارة الصحة والسكان.

ثانياً: برنامج وحدات الرعاية الصحية الأولية

يستهدف البرنامج إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية لتغطية سكانية من 3000 إلى 5000 نسمة لكل وحدة صحية، وتلبية إحتياجات القرى الأكثر احتياجاً، والحد من الزيادة السكانية في المناطق العشوائية، والرعاية الصحية لغير القادرين من خلال رعاية أصحاب معاش الضمان الاجتماعي، ورعاية الأمومة من خلال الاهتمام بصحة الحوامل والأمهات وتقديم الخدمات الصحية لهن، والاهتمام بصحة الأطفال أقل من خمس سنوات وأطفال المدارس والمراهقين.

ثالثاً: برنامج الصحة الوقائية

يستهدف البرنامج النهوض بصحة المواطنين من خلال تكثيف برامج مكافحة العدوى بالتدريب على أعمال مكافحة العدوى وتوفير المستلزمات والأدوية اللازمة.

رابعاً :برنامج تنظيم الأسرة

يستهدف البرنامج خفض معدل الزيادة السكانية من خلال برامج الصحة الإنجابية والتوعية المجتمعية بخطورة الزيادة السكانية.

خامساً :برنامج التمريض

يستهدف البرنامج تخريج كوادر صحية مؤهلة وملائمة للاحتياجات الفعلية لسوق العمل في القطاع الصحي، وزيادة عدد الخريجين من الفنيين الصحيين، وتحديث المناهج الطبية، ورفع كفاءة المعاهد الصحية كماً ونوعاً.

مراحل تنفيذ التغطية الصحية الشاملة

المرحلة	المحافظة	المرحلة	المحافظة	المرحلة	المحافظة
	السويس		أسوان		الإسكندرية
الأولى	الإسماعيلية	الثانية	سوهاج	الثالثة	البحيرة
٢٠١٧-	بورسعيد	٢٠١٩-	قنا	٢٠٢١-	مطروح
٢٠١٨	شمال سيناء	٢٠٢٠	الأقصر	٢٠٢٢	كفر الشيخ
	جنوب سيناء		البحر الأحمر		دمياط
المرحلة	المحافظة	المرحلة	المحافظة	المرحلة	المحافظة
	أسيوط		الدقهلية		القاهرة
الرابعة	الوادي الجديد	الخامسة	الغربية	السادسة	الجيزة
٢٠٢٣-	المنيا	٢٠٢٥-	الشرقية	٢٠٢٧-	القليوبية
٢٠٢٤	بني سويف	٢٠٢٦	المنوفية	٢٠٢٨	
	الفيوم				

المصدر : وزارة الصحة.

8.برنامج التحول إلى المجتمع الرقمي

يستهدف البرنامج تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتقديم أنظمة تكنولوجية محفزة للاستثمار المحلي والأجنبي.

تستهدف الخطة تحقيق عديد من الإنجازات منها ما يلي

- ميكنة منظومة معلومات مصلحة الجوازات واصدار التأشيرة الإليكترونية.
- ميكنة قواعد البيانات المتكاملة لتطوير القدرات الرقابية.
- تطوير شبكة المعلومات في 10 مستشفيات و900 وحدة رعاية علاجية تابعة لوزارة الصحة للتيسير على المواطنين وتوفير الجهد الذي يبذله الموظفين.
- ميكنة معامل 10 مستشفيات بجامعة الإسكندرية لرفع كفاءة الخدمة الطبية المقدمة.
- ميكنة البرنامج القومي لتسجيل الأورام.
- التطوير التكنولوجي للمركز الوطني لاستخدامات أراضي الدولة.

- التطوير التكنولوجي لأربع هيئات تابعة لوزارة النقل، وبناء بوابة جغرافية وقاعدة بيانات موحدة لأصول ومشروعات وزارة النقل.
- أرشفة 60 مليون وثيقة للحالة الشخصية بعشر نيابات مقارنةً بحوالي 22 مليون وثيقة العام السابق.
- ميكنة 165 مكتب توثيق للشهر العقاري.
- ميكنة دوواوين العموم بعشر محافظات.

التدريب التكنولوجي لعدد 12 ألف موظف بالجهاز الحكومي مقارنةً بعدد بلغ 3091 متدرب عام 2018/2017.

9. بعض الأمثلة للإستثمارات الحكومية لتنمية صعيد مصر بخطة 2019/2018

شكل رقم (٥/٦)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد

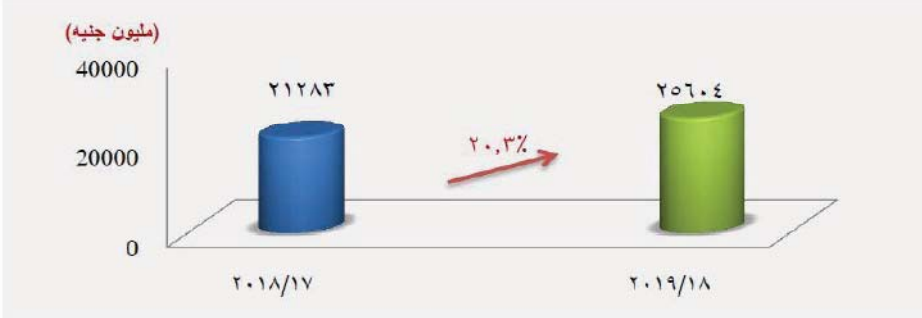

المصدر : وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وجهت الخطة لإقليم جنوب الصعيد (أسوان، سوهاج، قنا، البحر الأحمر، الأقصر) النسبة الأكبر (51%) من الاستثمارت الحكومية الموجهة لمحافظات الصعيد عام 2019/18 وبقيمة بلغت 13 مليار جنيه، يليه إقليم شمال الصعيد(بني سويف، المنيا، الفيوم)بنسبة 91 ٪، في حين شكلت الاستثمارات الحكومية الممولة لإقليم وسط الصعيد(أسيوط، الوادي الجديد)النسبة المتبقية (23%) .

شكل رقم (٦/٦)

الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠١٩/١٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

استحوذت محافظة أسوان على النسبة الأكبر من الإستثمارات الحكومية الموجهة لإقليم جنوب الصعيد (32%) وبقيمة بلغت 4.24 مليار جنيه وبارتفاع قدره 71% مقارنةً بعام 2018/17, يليها محافظة سوهاج بنسبة 22% وبارتفاع قدره 4.4%، وفي المركز الثالث تكتي محافظة قنا بنسبة 18% وبارتفاع قدره 7% وفيما يلي أهم الب ا رمج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم جنوب الصعيد خلال العام المالي 2019/18.

10. بعض الأمثلة للإستثمارات الحكومية لتنمية شبه جزيرة سيناء بخطة 2019/2018

وجهت الخطة استثمارات حكومية بحوالى 3.0 مليار جنيه خلال عام 2019/2018 لتنمية محافظتى شمال وجنوب سيناء تشكل نسبة 3% من جملة الاستثمارات الحكومية الموزعة.

شكل رقم (٢/٦)

تطوّر الاستثمارات الحكومية الممولة من الخزانة الموجّهة لشمال وجنوب سيناء

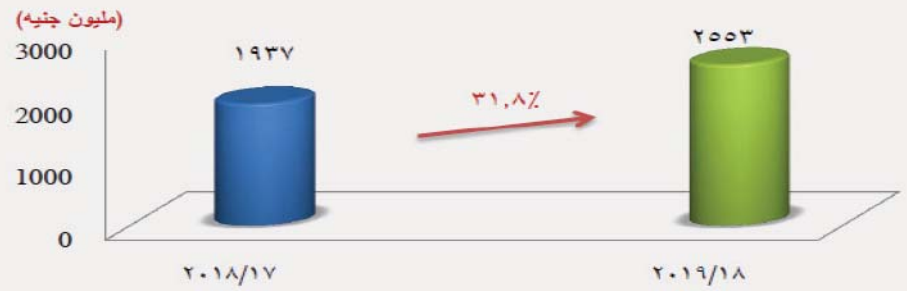

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

بلغت جملة الاستثمارات الحكومية التي وجهتها الخطة لتنمية محافظة شمال سيناء وحدها حوالي 1.6 مليار جنيه. بينما بلغت جملة الإستثمارات الحكومية الموجهة لتنمية جنوب سيناء 1.4 مليار جنيه.

شكل رقم (٣/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

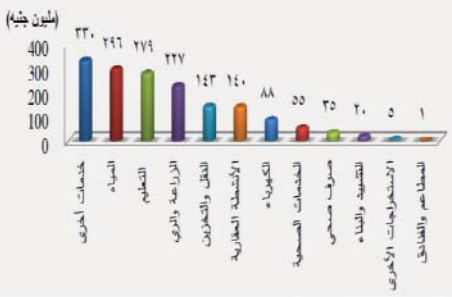

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

شكل رقم (٤/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

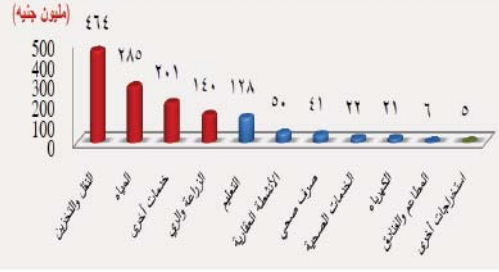

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

11.بعض الأسئلة والأجوبة بخصوص الضريبة العقارية

(لمزيد من الإسئلة والأجوبة الرجوع الى الموقع الالكترونى http://www.rta.gov.eg/Home/FAQ)

هل الضريبة على العقارات المبنية هى ضريبة جديدة ؟

القانون الجديد للضريبة على العقارات المبنية لايفرض ضريبة جديدة ، فهى ضريبة مفروضة بالفعل بموجب القانون رقم 56 لسنة 1954 . والذى ظل ساريا حتى صدور القانون الجديد ، فالمواطنون يدفعون هذة الضريبة تحت مسمى تعارف المجتمع على أنة " العوايد " وهو فى الاصل الضريبة على العقارات المبنية ، وتفرض هذة الضريبة وفقا للقانون السابق رقم 56 لسنة 1954 كنسبة من القيمة الايجارية للعقار بسعر 10% للوحدات غير السكنية ووفقا للشرائح التصاعدية بالنسبة للوحدات السكنية بسعر يبدأ من 10% ويصل لاعلى معدلاتة فى الشريحة الاعلى بسعر 40 % .

كيف يتم حساب العبئ الضريبى فى القانون الجديد للوحدات السكنية ؟

يتم حساب العبئ الضريبى فى القانون الجديد على النحو التالى :-

- تحديد القيمة الرأسمالية للعقار ، والتى تبلغ 60% من القيمة السوقية لة .

- تقدير القيمة الايجارية السنوية للعقار ، والبالغة 3% من القيمة الراسمالية له .

- تقدير وعاء الضريبة ، من خلال استبعاد نسبة 30% من القيمة الايجارية السنوية للعقار مقابل مصاريف الصيانة التى يتكبدها المكلف بأداء الضريبة .

- استبعاد حد الاعفاء المقرر فى القانون للسكنى والبالغ 24000 جنية سنويا لوحدة واحدة لكل أسرة .

- تطبيق سعر الضريبة البالغ 10% من القيمة الايجارية السنوية الصافية ، التى تم التوصل اليها من الخطوة السابقة .

الاعباء الضريبية التى يتحملها المكلفين بأداء الضريبة على العقارات المبنية .

ماهى الجهة التى ستتولى تقدير القيمة الايجارية للعقارات ؟

تتولى تقدير القيمة الايجارية لجان تسمى (لجان الحصر والتقدير) تشكل برئاسة مندوب عن مصلحة الضرائب العقارية ، كما أن دور اللجان محدود جدا فى التأثير على القيمة الايجارية لأن التقدير يحدد بعد وضع بيانات اقرار الممول الذى يحررها بنفسة وكذا بيانات الحصر الذى تم بمعرفة اللجنة فى النماذج الرياضية المعدة لغرض التقدير داخل الحواسب التى تخرج نتائجها التى تمثل الواقع بنسبة كبيرة جدا .

كيف يتعامل القانون الجديد مع أصحاب العقارات التى لم يسبق تسجيلها لدى مصلحة الضرائب العقارية ؟

لبناء علاقة تقوم على الثقة بين المجتمع الضريبى والمصلحة نص القانون صراحة على اعفاء المكلفين غير المسجلين بأجهزة الضرائب العقارية من سداد أى أعباء ، تترتب على الضريبة عن السنوات السابقة ، بشرط التقدم بأقرارات عن عقاراتهم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون لمحاسبتة ضريبيا بأثر فورى وليس بأثر رجعى .

ماهو موقف العقارات التامة وغير المشغولة ؟

طالما أن المبنى قد أقيم وأصبح تام البناء فأنة سيخضع للضريبة على العقارات المبنية حتى وأن ظل غير مشغول . ومن ثم فأن القانون الجديد لم يعالج حالات الخلو فلا مجال هنا للقول برفع الضريبة عن الوحدات التى يتم اخلائها .

ماهى المدة التى سيظل التقدير سارى خلالها ؟ وما هى أسس تحديد هذة المدة ؟

المدة التى سيظل التقدير سارى خلالها هى خمس سنوات (نهاية ديسمبر 2018) يعاد بعدها التقدير وقد حددت هذة المدة لملاحقة التغييرات الاقتصادية المطردة كما أنها فترة زمنية تتناسب مع أوضاع سوق العقارات فى مصر بما يضمن عدم تزايد الفجوة بشكل واسع بين العقارات خلال التقديرات المتتالية.

من المكلف بتقديم الاقرار الضريبى ؟

مالك العقار المبنى أو من له علية حق عينى بالانتفاع أو بالاستغلال.

هل المستأجر ملزم بتقديم الاقرار ؟

المستأجر ليس مالكا أو منتفعا أو مستغلا للعقار ، ومن ثم فهو غير ملزم بتقديم الاقرار .

هل يتم تقديم اقرار عن الوحدة المعفاة من الضريبة ؟

نعم يتم تقديم الاقرار عن الوحدة المعفاة من الضريبة ، على ان يتم اتخاذ اجراءات الاعفاء نحوها وفقا لاحكام القانون .

هل هناك حدود للاعفاء فى هذا القانون ؟

يصل حد الاعفاء فى القانون الجديد الى (24000 جنية) من القيمة الايجارية المقدرة للوحدات السكنية وذلك لكل اسرة عن وحدة واحدة وهو ما يعنى ان كل العقارات التى لا تصل قيمتها حاليا فى السوق الى 2 مليون جنية ستعفى من الضريبة . أما بالنسبة للوحدات الغير سكنية كل وحدة فى عقار مستعملة فى أغراض تجارية أو صناعية أو ادارية أو مهنية يقل صافى قيمتها الايجارية السنوية عن 1200 جنية على ان يخضع ما زاد للضريبة .

ماهى الاعفاءات التى أقرها القانون الجديد عليها ؟

حرص القانون على منح العديد من التيسيرات والاعفاءات الضريبية لبعض العقارات المبنية لطبيعة استخدامها وكذا لكافة العقارات المبنية الخاضعة للضريبة حيث قرر المشرع الاعفاءات التالية وفقا لنص المادة (18) من القانون :-

- الوحدة العقارية التى يتخذها المكلف سكنا خاصا رئيسيا له ولاسرته والتى يقل صافى قيمتها الايجارية السنوية عن 24 الف جنية على أن يخضع ما زاد على ذلك للضريبة ، وتشمل الاسرة فى تطبيق حكم هذا البند المكلف وزوجة والاولاد القصر .
- الابنية المملوكة للجمعيات المسجلة وفقا للقانون والمنظمات العالمية المخصصة لمكاتب اداراتها أو لممارسة الاغراض التى أنشئت من أجلها .
- أبنية المؤسسات التعليمية والمستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمبرات التى لاتهدف الى ربح .
- المقار المملوكة للأحزاب السياسية والنقابات المهنية بشرط ان يتم استخدامها فى الاغراض المخصصة لها .- كل وحدة فى عقار مستعملة فى أغراض تجارية أو صناعية أو ادارية أو مهنية يقل صافى قيمتها الايجارية السنوية عن 1200 جنية على أن يخضع ما زاد للضريبة .
- أبنية مراكز الشباب والرياضة المنشأة وفقا للقوانين المنظمة لها .
- العقارات المملوكة للجهات الحكومية الاجنبية بشرط المعاملة بالمثل .
- الدور المخصصة لاستخدامها فى مناسبات اجتماعية دون استهداف الربح .
- أندية وفنادق القوات المسلحة ودور الاسلحة والمجمعات والمراكز الطبية والمستشفيات والعيادات العسكرية والعقارات المبنية فى نطاقها وغيرها من الوحدات التى تقترحها هيئة عمليات القوات المسلحة على أن يصدر بتحديدها قرار من وزير الدفاع بالاتفاق مع الوزير المختص وفى جميع الاحوال لاتخضع أيا من هذة الجهات لاعمال لجان الحصر والتقدير وفقا لما تقتضية اعتبارات شئون الدفاع ومتطلبات الامن القومى .

متى يستحق سداد الضريبة ؟

الضريبة تستحق سنويا وفقا لهذا القانون اعتبارا من أول يناير للسنة التالية التى تبدا فيها اجراءات الربط وتحصيل الضريبة على قسطين متساويين الاول حتى نهاية شهر يونية والثانى حتى نهاية شهر ديسمبر من ذات السنة ، ويجوز للمكلف سدادها بالكامل فى ميعاد سداد القسط الاول . علما أن قيمة الضريبة تظل ثابتة لمدة خمس سنوات ثم يصير النظر فى أعادة تقديرها بعد انتهاء هذة الفترة أذا ما طراء على القيمة الايجارية (وعاء الضريبة) ما يؤثر عليها بالزيادة أو النقصان .

أين سيتم سداد الضريبة العقارية ؟

يكون دين الضريبة وفقا لهذا القانون واجب الاداء فى مقر مديريات الضرائب العقارية بالمحافظات والمأموريات التابعة لها دون حاجة الى مطالبة فى مقر المدين .

ما هو الوضع بالنسبة لمن لايستطيع لظروفة الاقتصادية أو الاجتماعية سداد الضريبة عن مسكنة الذى يقيم فية اذا كان هذا المسكن ملكة ؟

سوف تتحمل الخزانة العامة أعباء الضريبية نيابة عن كافة المواطنين الذين لا يملكون دخلا يكفى لسداد الضريبة عن عقاراتهم التى تزيد قيمتها عن حد الاعفاء فهناك نص صريح فى القانون الجديد يلزم الخزانة العامة بتحمل الضريبة المستحقة على المكلفين بأدائها اذا طرات تغيرات اجتماعية على المكلف أو ورثتة من شأنها عدم القدرة على الوفاء بدفع الضريبة ويتم ذلك وفقا لضوابط وشروط تحددها اللائحة التنفيذية .

ما هى عقوبة التهرب من أداء الضريبة ؟

يعاقب بغرامة لا تقل عن الف جنيه و لا تجاوز خمسة الاف جنية بالاضافة الى تعويض يعادل مثل الضريبة التى لم يتم اداؤها لكل ممول خالف هذا القانون بقصد التهرب من أداء الضريبة المستحقة علية.

ما هى عقوبة عدم تقديم الاقرار ؟

سوف يعاقب المكلف بأداء غرامة تتراوح ما بين مائتى جنية والفى جنية فى حالة عدم تقديمة الاقرار الضريبى أو تضمين الاقرار بيانات غير صحيحة .

ما هى حالات التهرب من أداء الضريبة ؟

حدد القانون حالات التهرب من أداء الضريبة فى الاتى :-

تقديم أوراق أو مستندات غير صحيحة أو مزورة للجنة الحصر والتقدير أو للجنة الطعن أو ابداء بيانات على غير الواقع أو الحقيقة عند الحضور للمناقشة أمام هذة اللجان بقصد التأثير على قراراتها .

أو تقديم مستندات غير صحيحة بقصد الاستفادة بالاعفاء من الضريبة بدون وجة حق .

أو الامتناع عن تقديم الاقرار بزوال سبب الاعفاء من الضريبة .

أو تقديم مستندات غير صحيحة من شأنها اصدار قرار برفع الضريبة دون وجة حق .

ولا يجوز تحريك الدعوى الجنائية فى الجرائم السابقة الا بناء على طلب كتابى من الوزير أو من ينوب عنه .